

جامعة أحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة
دراسة حالة المؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد
البناء Cetim بومرداس

تحت إشراف الأستاذة:
دويدي خديجة هاجر

من إعداد الطلبة:
براهمي أمين
بن يحي فريال

رقم المذكرة: 160

السنة الدراسية: 2023/2022

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

في الأول نود أن نحمد الله الذي وفقنا في دراستنا وأعطى لنا القوة والصبر وأعاننا على إكمال هذا

العمل، وعلمنا ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيماً!

في الثاني يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص معاني الاحترام والعرفان إلى الأساتذة المشرفة "لويدي

خديجة هاجر" التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة الذي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى المؤطر السيد "لزيرو توفيق" على مساعدته وكل ما قدمه لنا في هذه الظروف الاستثنائية ولا يفوتنا أن نشكر كل

موظفي مؤسسة "cetim"

كذلك نتقدم بكل الشكر والعرفان للأساتذة الذين قدموا لنا كل المساعدة في كامل مسيرتنا الجامعية.

ونختم شكرنا إلى كل من ساعدنا وساهم في إنجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني في مسيرتي الدراسية
إلى أُمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله وأطال في أعمارهم
إلى إخوتي الأعزاء حنان سمير نسرين آية ويوسف
إلى من شاركتني العمل
إلى أساتذتي بمختلف الأطوار الدراسية

براهيمي امين

الإهداء

"وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوا بالتسهيلات لكن فعلتها في آخر خطوة السلم وفي اللحظة الأكثر فخرا عندما كان التعب والجهد يغسلنا بماء النجاح ليبقى الواقع أيضا جميلا ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي وشارفت رحلتي الجامعية على الانتهاء، بعد تعب سنين ها أنا اليوم أقدم خالص التحيات والشكر لكل شخصا كان سببا في نجاحي.

أهدى تخرجي لمن أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي الغالي"

إلى الإنسانية العظيمة التي طالما تمننت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا إلى من كانت قوتي عندما تسلل الضعف إلى قلبي "أمي الغالية" رفيقة دربي التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان وكانت دعواها لي بالتوفيق شكرا من أجل كل شيء قدمتموه لأصبح ما أنا عليه اليوم أطال الله في عمركما و جزاكما خيرا.

إلى أخي فؤاد ضلعي الثابت الذي لم يتغاضى في تقديم المساعدة وتشجيعي طوال فترة الدراسة حفظه الله ورعاه وأمده بالسعادة.

إلى آخر عنقود بيتنا ادم صاحب المقام الأقرب لقلبي

إلى أبناء العم وبنات الخالات نبيهة سيدعلي شيماء محمد أنيس مروة فراح رانية شكرا لكم على دعمكم وتشجيعكم.

إلى رفيق الدرب والأيام جميعا بخلوها ومرها ...

إلى صديقتي ورفيقات دربي سعاد منال لينة أسماء فريال شيماء نهاد شكرا لكم دعمكم وعلى جميع الأوقات السعيدة تشاركناها معا أتمنى لكم حياة مليئة بالنجاح.

إلى زميلي الذي شاركني في العمل شكرا على دعمك وصبرك وتقهمك طوال فترة البحث إلى أصدقاء الدراسة من جمعتني بهم الصدف فكانوا خير الرفقة ونعم الأصدقاء شكرا على جعل حياتي الجامعية مختلفة شكرا على الذكريات التي لا تنسى.

بن يحي فريال

الملخص:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص وضعية المؤسسة منذ نشأته في عشرينيات القرن الماضي، ومع تطور نشاطات المؤسسة وزيادة التنافس أصبحت عملية اتخاذ القرار صعبة عن ذي قبل، ولذلك تم اللجوء للكثير من الأدوات من بينها التحليل المالي، وعليه كانت إشكالتنا هي دراسة كيف يؤثر التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار، وفي دراسة حالة المؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء Cetim بومرداس توصلنا إلى أن التحليل المالي يؤثر وله دور في عملية اتخاذ القرار من خلال المؤشرات المالية، النسب المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي حيث تقدم هذه الأدوات الخاصة بالتحليل المالي فرصا لعملية قرار أفضل تمنح المؤسسة للتوصل إلى حلول وتوضيح رؤى من أجل الحفاظ على استمرار نشاط المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، اتخاذ القرارات، أدوات التحليل المالي.

Résumé

L'analyse financière est considérée comme un outil de diagnostic de la situation de l'institution depuis sa création dans les années vingt du siècle dernier, et avec le développement des activités de l'institution et l'augmentation de la concurrence, le processus de prise de décision est devenu plus difficile qu'auparavant, et donc de nombreux outils ont été utilisés, y compris l'analyse financière, et par conséquent notre problème était d'étudier comment l'analyse financière affecte le processus de prise de décision, et dans l'étude de cas de l'institution, le Centre d'études et de services technologiques pour le bâtiment Industrie des matériaux, Cetim Boumerdes, nous avons constaté que l'analyse financière influence et joue un rôle dans le processus de prise de décision à travers des indicateurs financiers, des ratios financiers et des modèles de prédiction des défaillances financières, car ces outils d'analyse financière offrent des opportunités pour un meilleur processus de décision. proposer des solutions et clarifier des visions afin de maintenir la continuité de l'activité de l'organisation.

Mots clés : analyse financière, aide à la décision, outils d'analyse financière.

فهرس المحتوى

الصفحة	المحتوى
I	شكر وعرفان
II	الإهداء
IV	الملخص
V	فهرس المحتوى
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
	الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي في المؤسسة
2	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
3	المطلب الثاني: خصائص وأنواع التحليل المالي
5	المطلب الثالث: خطوات وأهمية التحليل المالي
7	المطلب الرابع: الأطراف المعنية بالتحليل المالي
8	المبحث الثاني: وسائل وأدوات التحليل المالي
8	المطلب الأول: أهم القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي
20	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات
24	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
38	المطلب الرابع: التحليل بواسطة نماذج التنبؤ
40	المبحث الثالث: ماهية اتخاذ القرار
40	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
41	المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرارات
42	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
44	المطلب الرابع: دور أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار
47	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس
48	تمهيد
49	المبحث الأول: تقديم المؤسسة دراسة الحالة
49	المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة دراسة الحالة
50	المطلب الثاني: مهام مؤسسة دراسة الحالة.
51	المطلب الثالث: نشاطات مؤسسة دراسة الحالة.
52	المطلب الرابع: الوحدات المشكلة للمؤسسة دراسة الحالة وهيكلها التنظيمي.
55	المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
55	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار
60	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار
74	المطلب الثالث: دور نماذج التنبؤ المستخدمة في اتخاذ القرار
79	خلاصة الفصل
80	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المجمعات والوحدات التابعة لمؤسسة دراسة الحالة	51
02	جانب الأصول للسنوات 2019،2020،2021	55
03	جانب الخصوم للسنوات 2019،2020،2021	55
04	حساب مختلف رؤوس الأموال العامة FR	56
05	حساب احتياجات رأس المال العامل الدائم BFR	59
06	حساب خزينة TR	60
07	حساب نسب السيولة	60
08	حساب نسب التمويل	62
09	حساب نسب النشاط	64
10	حساب نسب المردودية	65
11	حساب نسبة المديونية	67
12	حساب نسب السيولة لجدول تدفقات الخزينة	69
13	حساب نسب جودة الأرباح لجدول تدفقات الخزينة	70
14	حساب مؤشر Z لنموذج "التمان" مطبق على مؤسسة دراسة الحالة	74
15	حساب مؤشر Z لنموذج "كيدا" مطبق على مؤسسة دراسة الحالة	75
16	حساب مؤشر Z لنموذج "شيرود" مطبق على المؤسسة دراسة الحالة	77

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الميزانية المالية	10
02	جدول الميزانية المالية المختصرة بالقيم	11
03	جدول حسابات النتائج	13
04	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	17
05	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	19
06	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة دراسة الحالة	54

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان
01	أصول سنة 2019
02	أصول سنة 2020
03	أصول سنة 2021
04	خصوم سنتي 2020/2019
05	خصوم سنتي 2021/2020
06	جدول نتائج سنة 2019
07	جدول نتائج سنة 2020
08	جدول نتائج 2021
09	جدول تدفقات الخزينة سنتي 2020/2019
10	جدول تدفقات الخزينة سنتي 2021/2020

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية وباللغة العربية
FR	Fonds de Roulement رأس المال العامل
BFR	Besoin de Fond de Roulement احتياجات رأس المال العامل
BFRex	Besoin de Fond de Roulement pour l'exploitation احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
BFRhex	Besoin de Fond de Roulement hors exploitation احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال
TR	Trésorerie الخزينة
ERCE	Enterprise Regional des ciment Est المؤسسة الجهوية للإسمنت الشرق
ER CC	Enterprise Regional des ciments Centre المؤسسة الجهوية للإسمنت وسط
ECDE	Entreprise Regional dos ciments et derives Echlef مؤسسة الإسمنت ومشتقاته الشلف
ERCO	Enterprise Regional des ciments Ouest المؤسسة الجهوية للإسمنت غرب

مقدمة

مقدمة:

تلعب المؤسسة دورا هاما في اقتصاديات الدول إذ تعتبر الوحدة الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، حيث أنها تحتوي على عدة وظائف من أهمها الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على مستوى المعقول من السيولة ومن بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في قراءة وتفسير القوائم المالية لمعرفة جوانب القوة والضعف مما يساعد في اكتشاف المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب ويساعد على اتخاذ القرارات السليمة في المؤسسة. إذ أن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة صاحبها تعقيدات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن لا يكون وليد ظروف الحظ أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة أي تأثير.

1. الإشكالية:

استنادا إلى ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- كيف يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة؟

يسمح هذا السؤال بتناول الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم التحليل المالي؟
- ما هي أهم وسائل وأدوات التحليل المالي؟
- ما هي عملية اتخاذ القرار؟ وماهي مراحل اتخاذ القرار؟
- كيف تساهم أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار؟

2. فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل فعال من

خلال عدد من العناصر.

- الفرضيات الفرعية:

ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي كالاتي:

- الفرضية الفرعية الأولى: يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل

فعال من خلال مؤشرات التوازن المالي؛

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل

فعال من خلال النسب المالية؛

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل

فعال من خلال نماذج التنبؤ.

3. مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

- علاقة موضوع البحث بمجال التخصص؛
- الميل الشخصي لهذا المجال؛
- اختيار الموضوع للاستفادة مستقبلا وخاصة في الحياة المهنية؛
- إثراء المكتبة الجامعية.

4. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

- يعتبر تحليل المالي من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان تسيير والإدارة المالية في المؤسسة؛

5. أهداف البحث:

- إبراز دور التحليل المالي في عملية اتخاذ عملية القرار؛
- تسليط الضوء على عملية اتخاذ القرار وارتباطها بمتغيرات التحليل المالي.

6. الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

- **الحدود المكانية:** لقد تم تناول موضوع البحث على مستوى المؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء Cetim بومرداس

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على تحليل وتشخيص الوضعية المالية خلال الفترة 2019 الى غاية 2021.

7. صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث تتمثل في:

- صعوبة إيجاد مكان القبول القيام بدراسة الحالة؛
- صعوبة الحصول المعلومات من المؤسسة.

8. منهج المتبع في البحث:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي ودراسة الحالة حيث يظهر المنهج الوصفي في

عرض وتحليل المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار وكذلك استخلاص النتائج في دراسة الميدانية بمؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء Cetim بومرداس.

9. الدراسات السابقة:

أ. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة، سطيف، 2009/2008، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة

حيث تتمحور إشكالية البحث حول: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

وكانت هذه الدراسة تدور حول إن كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم الوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعبر على أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

- المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها يجب عليها التخلي عن الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستغلة .

- حقوق المؤسسة بقي خاملاً خلال دورة الاستغلال، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الخزينة ومن أجل تفادي ذلك مستقبلاً لابد من إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل.

ب. بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، دراسة حالة ملينة الحضنة بالمسيلة 2011 - 2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول: "هل يعتبر التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل أداة كافية للوصول إلى تشخيص حقيقي للوضع المالية للمؤسسة؟ واقتراح حلول مناسبة؟" ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- يعتبر جدول تدفقات الخزينة إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين مقدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدى مرونتها المالية

- يمكن بواسطة جدول التمويل معرفة الكيفية التي تمت بها تغطية حاجيات التمويل الخاصة بالاستثمار والاستغلال.

- جدول التمويل يعطي إجابات لعدد من الأسئلة عن سبب لجوء المنشأة لمصادر تمويل خارجية، أو عن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، أو عن حركة الأصول والخصوم خلال عام، وما شابه ذلك من أسئلة.

10. هيكل الدراسة :

للإلمام بالجوانب المختلفة للدراسة تم تقسيمها إلى فصلين الأول نظري تناول مدخلا عاما في التحليل المالي، تم من خلاله تعريف التحليل المالي وخصائصه وأنواعه إضافة إلى تحديد وسائل وأدوات التحليل المالي وأهم القوائم المستعملة في التحليل ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات، وفي الفصل الثاني تناولنا دراسة حالة المؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء Cetim بومرداس، حيث قدمنا تعريفا لها، مهامها، نشاطاتها، والهيكل التنظيمي لها، ثم انتقلنا لدور التحليل المالي بالمؤسسة في اتخاذ القرارات فقد تم تطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المستخرجة من الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى النسب من جدول تدفقات الخزينة وكذا مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي فقد تم تطبيق ثلاثة منها.

الفصل الأول:

مدخل عام في التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي، إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسر نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة، سنحاول الإلمام بمختلف جوانب التحليل المالي في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: نتناول فيه مدخل إلى التحليل المالي من خلال نشأته ومفهومه وأهميته والأطراف المستفيدة من التحليل المالي.
- المبحث الثاني: نتعرف على أهم وسائل وأدوات التحليل المالي.
- المبحث الثالث: نتطرق فيه إلى دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي في المؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي من خلال نشأته وتعريفه بالإضافة إلى إبراز خصائصه وأنواعه وأهميته والأطراف المستعملة

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفها المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة.¹

إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي فيفرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أمواله بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي، كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها تساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير مدير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.²

ثانياً: تعريف التحليل المالي

بعد أن تم التعرف على نشأة التحليل المالي يتم التطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالتحليل المالي والمتمثلة في:

¹ دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1، دار الهدية العامة، 1998، ص 13.

² دادي عدون ناصر، نفس المرجع السابق، ص 13.

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

التعريف الأول: "التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات؛ لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة" كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.¹

التعريف الثاني: "يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لآجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل."²

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج أن التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتاحة لمؤسسة ما، بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع التحليل المالي

أولاً: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي في:³

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛
- هو نشاط مستمر في المؤسسة؛
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.

ثانياً: أنواع التحليل المالي

يمكن تصنيف أو تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع متعددة تكمل بعضها البعض وفق ثلاثة معايير أو مداخل كما يلي:⁴

¹ الشيخ مصطفى فهمي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008، ص، ص 02، 03.

² كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي: (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص 151.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000، ص 287.

⁴ قوبة كريم، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة 2019/2020، ص، ص 06، 07.

1. معيار الزمن:

يصنف التحليل المالي وفق مدخل أو معيار الزمن إلى نوعين هما:

1.1. التحليل المالي الديناميكي (الأفقي):

هو التحليل الذي يقوم بدراسة تغير كل بند (عنصر) من بنود (عناصر) القوائم المالية ودراسة اتجاه تغيراتها خلال فترات أو دورات مالية، ويكون التحليل زمني باستخدام قيم مطلقة أو النسب المئوية لإظهار اتجاه التغيرات التي حدثت خلال فترة أو فترات زمنية محددة وهذا ما يجعل التحليل وفق هذه الطريقة يتصف بالديناميكية، إذ يساهم في معرفة اتجاه تغير النسبة الخاصة بالعنصر المعني بالتحليل في القائمة المالية وتقييم أداء الإدارة من خلال هذا الاتجاه والحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة وكذلك محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً.

1-2. التحليل المالي الساكن (الرأسي):

هو التحليل المالي الذي يقوم على دراسة وتحليل العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية المراد تحليلها عند تاريخ معين عادة ما تكون في نهاية الدورة (سنة) المالية، وذلك بتحديد نسبة العنصر من إجمالي المجموعة التي إليها ينتمي أو نسبة إجمالي كل مجموعة من القائمة إلى مجموع القائمة، وهذا ما يجعل هذا النوع من التحليل ساكناً إذ يعتمد على قائمة مالية في دورة مالية واحدة فقط.

2- معيار القائم (الشخص) بالتحليل:

يصنف كذلك التحليل المالي وفق معيار الشخص أو الهيئة القائمة بعملية التحليل إلى نوعين هما:

2.1. التحليل المالي الداخلي:

تقوم به شخص أو هيئة مختصة من داخل المؤسسة نفسها، ويتميز هذا النوع من التحليل بالدقة واليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة من إدارة المؤسسة التي تساعد وتمكنه من تشخيص الوضع المالي والحكم على مستوى الأداء بشكل دقيق.

2.2. التحليل المالي الخارجي:

يقوم به شخص أو هيئة مختصة في التحليل المالي من خارج المؤسسة وهدفها معرفة وضعية المؤسسة ومدى صحتها المالية، وذلك بتكليف من إدارة المؤسسة ذاتها أو من طرف أطراف خارجية عنها كالمساهمين والبنوك والضرائب والموردون وغير ذلك.

3. معيار الفترات التي يغطيها التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي حسب الفترات التي يغطيها إلى نوعين كما يلي:

1.3. تحليل مالي قصير الأجل:

يعالج هذا النوع من التحليل فترة زمنية قصيرة (أقل من سنة)، ويستخدم لقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها خلال تلك الفترة الزمنية إذ يعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، ويهتم كذلك هذا النوع من التحليل بقياس قدرة المؤسسة على

الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالإضافة إلى دراسة تصريف المنتجات أو البضائع، ويرتكز هذا النوع من التحليل المالي على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل بمكوناته بالإضافة إلى التدفقات النقدية والربحية لتلك الفترة أو الدورة المالية.

3-2. تحليل مالي طويل الأجل:

يعالج هذا النوع من التحليل المالي فترة زمنية أكثر ربما لعدة سنوات متتالية كذلك لقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل (خلال عدة سنوات) وبذلك يعتبر أداة للتخطيط المالي طويل الأجل كما يرتكز أو يعتمد هذا النوع من التحليل على هيكل رأس المال والأصول الثابتة وربحية المؤسسة في الأجل الطويل، بالإضافة إلى تغير التدفقات النقدية والربحية ورأس المال العامل بمكوناته خلال تلك السنوات أو الدورات المالية ويهتم كذلك هذا التحليل بدراسة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل أي مدى قدرة المالية على تسديد الأقساط المستحقة في وقتها المحدد وبانتظام.

المطلب الثالث: خطوات وأهمية التحليل المالي

أولاً: خطوات التحليل المالي

إن انجاز التحليل المالي يستوجب خطوات أساسية حيث أن هذه الخطوات تختلف من تحليل إلى آخر ويمكننا أن نوجز أهم هذه الخطوات بالمراحل التالية:¹

1. مرحلة الإعداد والتحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكلفة سواء من أطراف خارجية أو داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها ويقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة:

1.1 تحديد الهدف من التحليل: وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعاملة الواجب جمعها.

2.1 مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعدها لمنشآت أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات عدة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

¹ الشنطي أيمن وشقر عامر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، 2007، ص 138.

3.1 تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها، وكلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة، كلما كانت متوفرة لهذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها وعلى ذلك يجب على المحلل المالي جمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية. وان تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

2. مرحلة التحليل:

هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1.2 إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: تعتبر خطوة مهمة حيث تتم من خلالها تسهيل مهمة للمحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة.

2.2 اختيار الإدارة الملائمة للتحليل: يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من اثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى. وهناك أدوات تحليل متعددة من حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل ... الخ. ولكل أداة خصائصها وظروفها المعينة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

3.2 تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب آخر تخص المنشأة لأعوام أخرى أو تخص المنشآت المنافسة في نفس القطاع. وتساعد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل. كما قد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة. ويجب على المحلل المالي على الأقل تحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم في البحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقاً من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

3. مرحلة الاستنتاجات والتوصيات:

وتعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة، حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل. ويتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مردودية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- إعطاء مؤشرات على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الرابع: الأطراف المعنية بالتحليل المالي

يمكن اعتبار الأطراف المعنية بالتحليل المالي فيما يلي:²

- 1. المستثمرون الحاليون والمحتملون:** يهتم المستثمرون بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير، وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح والوضع المالي والهيكل للمؤسسة، ومقارنة وضعية المؤسسة بالمؤسسات المماثلة، وهذا بهدف تطوير المؤسسة وتوضيح أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.
- 2. المساهمون أو الملاك:** يعتبر المساهمون مسؤولين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المؤسسة، من حيث تصحيح الأداء ورقابته وتنفيذ الخطة والموازنات.
- 3. الدائنون:** يهتم الدائنون بالسيولة في المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، بالإضافة إلى ربحية المؤسسة وهيكلها المالي، ومعرفة مصادر الأموال، والسياسات السابقة

¹ الشيخ مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 03.

² شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية ifrs، دار الزهران للنشر، 2013، ص، ص 49، 48.

التي انتهجتها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها المالية، ومدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

4. وسطاء الأوراق المالية: يهدف الوسطاء إلى معرفة التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية، وتحديد أسهم المؤسسات التي يمكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

5. إدارة المؤسسة: تقريبا نفس اهتمامات المساهمين وأصحاب حقوق الملكية.

6. العاملون في المؤسسة: من أجل معرفة والحكم على كفاءة وفعالية الانجاز، مما يؤثر على مستوى الإنتاجية وغيرها.

7. المصالح الحكومية: ممكن أن تكون لها أهداف عديدة تختلف باختلاف لأطراف فقد تكون مصلحة الضرائب، وقد تكون أهداف ذات صبغة رقابية من طرف الحكومة.

8. المحللون الماليون المختصون: هناك مؤسسات مختصة في التحليل المالي والفني، تقوم بهذه العملية إما بمبادرة من هذه المؤسسات أو بناءً على طلب من المؤسسات والشركات المعنية.

المبحث الثاني: وسائل وأدوات التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المبحث على مجموعة من وسائل وأدوات التحليل المالي التي تمكن المحلل المالي من الصياغة والتحليل والتوصل إلى معلومة مالية نستطيع بواسطتها الحكم على فعالية الأداء المالي في المؤسسة حيث نتناول في المطلب الأول على أهم القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي:

المطلب الأول: أهم القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي

القوائم المالية هي العمود الفقري لأي عمل تجاري لأنها تسهم في تكوين صورة مفصلة وشاملة عن الأداء المالي للشركة، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم. لذلك فإن فهم البيانات المالية ضروري للغاية لاتخاذ قرارات مدروسة حول مستقبل الشركة.

أولاً: الميزانية

1. تعريف الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء إن كانت ربحاً أو خسارة.¹

¹لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 17.

2. عناصر الميزانية:

من خلال التعريف السابق يظهر أن الميزانية المالية تتكون من جانبين هما الأصول والخصوم، إذ تمثل عناصر الأصول مختلف موجودات المؤسسة أم الخصوم فتتمثل في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون (طويلة أو قصيرة الأجل)، ترتب عناصر الأصول والخصوم في الميزانية المالية كما يلي:

2. 1. ترتيب عناصر الأصول:

إن الهدف من الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويعتمد في تقييم عناصر الأصول على القيم السوقية (الحقيقية) بدل القيم التاريخية (المحاسبية) وتظهر هذه المبالغ بالقيم الصافية وليس الإجمالية، كما ترتب عناصر أصول الميزانية المالية حسب مبدئين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية وبذلك تنقسم الأصول إلى قسمين كما يلي:¹

2. 1. 1. الأصول الثابتة (غير جارية): هي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة و لفترة طويلة أي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة أو تستخدم في دورة الاستغلال لأكثر من دورة و تتميز بأنها تأخذ وقتاً طويلاً لتسييل (تحويل إلى نقدية) منها ما هو غير قابل للتسييل و تشمل :²

- التثبيات المعنوية: برمجيات المعلوماتية، العلامات التجارية.. الخ

- التثبيات المادية: أراضي، مباني، معدات قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، القيم الثابتة الجارية.. الخ

- التثبيات المالية: سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة.. الخ

2. 1. 2. الأصول المتداولة (الجارية):

هي الأصول التي لها علاقة مباشرة بدورة الاستغلال وتتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورتها العادية (سنة) إضافة إلى العملاء والنقديات.. الخ.³

2.2. الخصوم: تعبر الخصوم في الميزانية على مجموع موارد المؤسسة التي يتم التفرقة بينها على أساس

¹ قوبة كريم، مرجع سابق، ص15.

² رزاز رتيبة واللطيف عبد الكريم، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2018/2019، ص35.

³ نفس المرجع السابق، ص، ص35، 36.

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

المصدر الذي جاءت منه، إما داخلي في شكل أموال خاصة (أصحاب المؤسسة، الشركاء، المساهمون) أو خارجي في شكل ديون طويلة، متوسطة، وقصيرة الأجل (المؤسسات المالية والمصرفية).

1.2.2. الأموال الخاصة: تتكون من الرأس المال المطلوب، الرأس المال الغير مطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقدير، أموال خاصة محولة من جديد، نتيجة الدورة.

2.2.2 الخصوم غير الجارية (غير المتداولة): هي الأموال التي تبقى وتستعمل في المؤسسة لأكثر من سنة وتتكون من الالتزامات المالية (القروض الطويلة الأجل) التي يتوقع تسديدها بعد 12 شهرا المالية لنهاية الدورة المحاسبية.

3.2.2 الخصوم المتداولة (الجارية): هي عبارة عن الديون القصيرة الأجل الموجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال أو الالتزامات الرهنة التي يتوقع تسديدها خلال 12 شهرا الموافقة للدورة المحاسبية وتتكون من الموردون والحسابات الملحقة، ضرائب، ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

3. شكل الميزانية المالية:

يمكن توضيح شكل الميزانية المالية في الجدول الموالي:

الشكل رقم (01): جدول الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة		الأصول الثابتة (غير جارية)
	الأموال الخاصة		التثبيات المعنوية , التثبيات العينية, التثبيات المالية, التثبيات الجاري انجازها, القروض و الأصول المالية الأخرى الجاري انجازها , المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة.
	رأس المال، العلاوات والاحتياطات، فارق إعادة التقييم، النتيجة الصافية. الترحيل من جديد, حصة الشركة المدمجة, حصة ذوي الأقلية		
	ديون متوسطة الأجل		الأصول المتداولة (الجارية)
	القروض والديون المالية، الضرائب (المؤجلة		قيم الاستغلال

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

	والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية		مختلف المخزونات (البضائع والمواد المستهلكة والمنتجات التامة الصنع والمخزون في الخارج، منتجات قيد التصنيع
	خصوم متداولة (جارية)		
	ديون قصيرة الأجل		
	ديون الموردين، ديون إدارة الضرائب ، ديون المستخدمين مختلف الديون الأخرى التي أجل استحقاقها أقل من سنة		قيم قابلة للتحقيق
			الحسابات الدائنة ، الزبائن، المدينون الآخرون، الضرائب ، الأصول الأخرى الجارية.
	تسبيقات بنكية		قيم جاهزة
	السحب على المكشوف		توظيفات و أصول مالية جارية، أموال الخزينة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: لسوس مبارك "التسيير المالي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص42.

1.3 الميزانية المختصرة بالقيم: الميزانية المالية المختصرة تظهر الميزانية المالية المختصرة بالقيم المجاميع المالية الكبرى الموجودة في الميزانية المالية دون تفصيلها يمكن توضيح شكل الميزانية المالية المختصرة بالقيم في الجدول الموالي:

الشكل رقم (02): جدول الميزانية المالية المختصرة بالقيم

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة		الأموال الخاصة	
قيم الاستغلال		الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	
قيم قابلة للتحقيق			

	الخصوم المتداولة		قيم جاهزة
	ديون قصيرة الأجل		
	تسبيقات بنكية		
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: قوبة كريم مرجع سابق ص 18.

ثانيا: جدول حسابات النتائج:

1. مفهوم جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فان كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فان جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة سواء داخل المؤسسة أو خارجها. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج (الناتج بالتسمية المحاسبية) تطرح منه استهلاكاته (أعباءه)، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة¹.

2. أهداف جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج يوفر المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية حول الأداء المالي للمؤسسة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وعليه يمكن توضيح أهداف جدول حسابات النتائج في النقاط التالية:²

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمؤسسة؛
- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة (تعظيم القوة الإيرادية)؛

¹ لسلوس مبارك، مرجع السابق، ص، ص 24، 25.

² بنية محمد، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019/2018، ص، ص 43، 44.

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإرادية؛
- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقاً؛
- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛
- معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المؤسسة.

3. شكل جدول حسابات النتائج

يظهر جدول حساب النتائج كالآتي:

شكل رقم (03): جدول حسابات النتائج

البيان	الملاحظات	السنة (ن)	السنة (ن-1)
رقم الأعمال			
التغير في المخزون (منتجات تامة الصنع منتجات قيد الصنع)			
إنتاج المؤسسة لذاتها			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية(1)			
مشتريات مستهلكة			
خدمات خارجية			
خدمات خارجية أخرى			
استهلاكات السنة المالية(2)			
القيمة المضافة = (1) - (2)			

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

			أعباء المستخدمين
			ضرائب و رسوم
			فائض الاستغلال الإجمالي(4)
			إيرادات وظيفية أخرى
			أعباء مالية
			النتيجة المالية(6)
			النتيجة العادية قبل الضريبة = (5)+(6)
			الضريبة المستحقة على النتيجة العادية
			الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية
			إجمالي إيرادات النشاط العادية
			إجمالي أعباء النشاط العادية
			النتيجة الصافية للنشاطات العادية(7)
			إيرادات استثنائية
			أعباء استثنائية
			النتيجة الغير عادية (8)
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: رزاز رتبية والطيف عبد الكريم "مرجع سابق ص89

4. أهم عناصر جدول النتائج

وتشمل مجموع النتائج الوسطية التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية

الصافية وهي على التوالي¹:

1.4 إنتاج السنة المالية:

نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الصناعية ويغيب في القطاعات التجارية، ويتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها، حيث يتضمن كل من المبيعات والمنتجات الملحقة، تغير المخزون والمنتجات المصنعة وقيد التصنيع، الإنتاج المثبت وإعانات الاستغلال.

2.4 القيمة المضافة:

تعبر عن الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج، كما تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتستخدم لقياس معدل نمو المؤسسة.

3.4 الفائض الإجمالي للاستغلال:

هذا الرصيد عن القدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الاهتلاك والتوزيع، ويضم هذا الرصيد معلومات مفصلة عن دورة الاستغلال، لذا يعتبر رصيد هام جدا بالنسبة للتحليل المالي، ولذا يفضل استعماله عوضا عن رصيد النتيجة العملياتية. كما يرتبط هذا الرصيد بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخرينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقية دورة الاستغلال، أي الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والمصاريف المسددة أو التي ستدفع في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة.

4.4 النتيجة العملياتية:

يمثل هذا الرصيد الناتج الصافي عن العمليات الاستغلال من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية للمؤسسة، أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال.

5.4 النتيجة المالية:

تعبر النتيجة المالية عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من عملياتها المالية.

6.4 النتيجة الصافية للسنة المالية:

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة جميع العمليات: استغلال، اهتلاك، تمويل وتوزيع، حيث يتم حسابها انطلاقا من النتيجة العادية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية، كذلك تعبر النتيجة الصافية المقياس للربح المحاسبي الموزع على المساهمين والجزء الموجه للاحتياجات.

¹ لبنية محمد، مرجع سابق، ص، ص43، 44.

ثالثاً: جدول تدفقات الخزينة:

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة

يمكن تعريف جدول تدفقات الخزينة على أنه: "عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة و كيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية و جدول حسابات النتائج".¹

كذلك يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه: "هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة".²

يحتوي جدول الخزينة على مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة وهي:

- **تدفق خزينة الاستغلال:** ويقاس باستخدام عدة مؤشرات منها فائض خزينة الاستغلال والتدفق المالي الناتج عن عمليات الاستغلال، ويعبر عن مستوى السيولة النقدية المتبقي بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط.
- **تدفق خزينة الاستثمار:** ويتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمارات والتنازل عنها يمكن قياسه باستخدام تدفق الخزينة المتاح الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتماداً على تدفق خزينة الاستغلال.
- **تدفق خزينة التمويل:** وهي الأموال التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية وتعتزم استخدامها لتغطية الاحتياجات المالية الداخلية، وتتجزأ إلى دورة الاستدانة ودورة رأس المال.
- **الخزينة الصافية:** وهي مجموع كل التدفقات المالية خلال الدورة المالية، ويمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي.

2. أهمية جدول تدفقات الخزينة

تتمثل أهمية جدول تدفقات الخزينة فيما يلي:³

- تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)؛

¹ ابن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، التخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014/2015، ص 46.

² بن ساسي الياس وقرشي يوسف، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 204.

³ الشيخ مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 15.

- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات كما أنها تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف تلك المنشآت، وذلك بسبب عدم تأثير المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- غالباً ما تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد المرتبطة كما أنها تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح والتدفقات النقدية.

3. نماذج جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، وفيما يلي سنتطرق باختصار إلى بعض هذه النماذج كما يلي:

1.3. جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

الشكل (04): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

N+2	N+1	N	البيان
			عمليات الاستغلال
			النتيجة الصافية
			مخصصات الاستهلاك
			فائض القيمة (ناقص القيمة) للتنازل عن الاستثمار
			القدرة على التمويل الذاتي
			التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
			تدفقات الخزينة المتولد عن الاستغلال
			عمليات الاستثمار
			الحيازة على الاستثمارات (استثمارات مادية ومعنوية)
			التنازل عن الاستثمارات (المادية والمعنوية)
			التغير في الاستثمارات المالية

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

			تدفقات الاستثمار
			الرفع في رأس المال
			توزيع مكافئات رأس المال
			التغير في الاستدانة الصافية
			التدفقات المالية
			التغير في الخزينة = (1)-(2)+(3)

المصدر: بن ساسي الياس ويوسف قريش "التسيير المالي" الطبعة الأولى 2006 جامعة ورقلة الجزائر ص202.

هذا التمثيل تم تبنيه من طرف مجلس الخبراء المحاسبين الهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من الاستغلال الاستثمار التمويل بحيث نجد ما يلي:

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
- تدفقات الاستثمار؛
- تدفقات التمويل.

2.3. جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

الشكل (05): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

N+2	N+1	N	البيان
			تحصيلات الزبائن
			- نفقات الموردون ومصاريف المستخدمين
			= فائض خزينة الاستغلال (أ)
			حيازة استثمارات مادية ومعنوية
			- التنازلات عن الاستثمارات المادية والمعنوية
			+ التغير في الاستثمارات المالية
			= تدفقات الاستثمار (ب)
			الرفع في رأس المال
			- توزيع مكافئات رأس المال
			- التغير في الاستدانة
			+ نتيجة العمليات المالية
			+ نتيجة العمليات الاستثنائية
			= التدفقات المالية (ج)
			التغير في الخزينة = (أ) - (ب) + (ج)

المصدر: بن ساسي الياس وقريش يوسف، مرجع سابق، ص201.

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا وعليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح في الموارد المالية وقلة في الإقبال على الاستثمار.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تستعمل مؤشرات التوازن المالي لتوضيح وتحليل الحالة المالية وذلك وذلك بمقابلة استحقاقية الخصوم بسيولة الأصول من أجل تحقيق التوازن المالي وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي¹:

أولاً: رأس المال العامل (FR)

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش امن المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فنتحول إلى أصول ثابتة فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.

ويحسب رأس المال بطريقتين:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا إن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر:

• بالزيادة:

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل؛
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

• بالنقصان:

¹السلوس مبارك، مرجع سابق، ص- ص 31- 33.

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛
- تسديد القروض طويلة الأجل؛
- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

1. الحالات المختلفة لـ FR :¹

- الحالة الأولى $FR=0$ فهذا يعني إن الأموال الدائمة تساوي أو تغطي جميع الأصول الثابتة وهي الحالة المثلى؛
- الحالة الثانية $FR > 0$ فهذا يعني إن المؤسسة لديها فائض في الأموال الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة؛
- الحالة الثالثة $FR < 0$ فهذا يعني إن المؤسسة لديها عجز في الأموال الدائمة أي أنها استعانت بديون قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة.

2. أنواع رأس المال العامل:

1.2 رأس المال العامل الصافي:

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بالأموال الدائمة ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{إجمالي الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

2.2 رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الخاصة} - \text{التشبيات}$$

3.2 رأس المال العامل الأجنبي:

هو الجزء من الأموال الدائمة الموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} = \text{مجموع الديون}$$

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص 51.

² رزاز رتيبة واللطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص، ص 46، 47.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل الدائم (BFR)

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين مراحل دورة الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال.

$$\text{احتياجات رأس المال الدائم} = (\text{الأصول المتداولة ما عدا الخزينة}) - (\text{الخصوم المتداولة ما عدا تسبيقات بنكية})$$

ويمكن تفصيل احتياجات رأس المال العامل إلى:¹

1. احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFR Ex) :

ويمثل القسم الأكبر من الاحتياجات الرأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة للاستغلال}.$$

2. احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRH ex):

يمكن إن ينشا عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة في تكوين احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة خارج الاستغلال}.$$

$$\text{حيث أن: } BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

- الحالة الأولى $BFR = 0$ وتعتبر الحالة المثلى لدورة الاستغلال.

¹ لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 148.

- الحالة الثانية $BFR > 0$ وهي تعني إن الأصول المتداولة لم تغطي الخصوم المتداولة وبالتالي فهي تحتاج لسيولة لتغطية العجز.

- الحالة الثالثة $BFR < 0$ هناك تجميد للأموال وبالتالي تضيق فرص الاستثمار.

ثالثاً: الخزينة (TR)

هي الأموال الجاهزة أو هي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع الخزينة من استخدامها فوراً لتغطية الاحتياج فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل ويتم حساب الخزينة من خلال طريقتين:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم

أو:

الخزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية

الحالات المختلفة للخزينة:

ونميز ثلاث حالات للخزينة:¹

1. $TR < 0$ في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

2. $TR > 0$ المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، غير أن هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يعلها للجوء إلى طلب حقوقها الموجودة لدى الغير، أو الاقتراض من البنوك، أو تنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

3. $TR = 0$ وهي الحالة المثلى ويتم الوصول إلى هذه الحالة باستخدام الأمثل للموارد المؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

¹ رزاز رتيبة واللطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

أولاً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية خاصة بالميزانية

يعتبر أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية أحد الأساليب التي تساعد في تقييم القوائم المالية، ويهدف إلى الاستفادة من البيانات الكثيرة الواردة بالقوائم المالية للمؤسسة بهدف الحصول على المعلومات تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة.

1. تعريف النسب المالية:

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة¹.

2. أنواع النسب المالية:

هناك عدة أنواع من النسب المالية نذكر ما يلي : ²

1.2. نسب التمويل:

تمكننا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسب التمويلية مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

• نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان فإذا كانت النسبة اقل من الواحد الصحيح فإن رأس المال العامل يكون سالبا وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق القروض القصيرة الأجل أما إذا كانت هذه

¹السلوس مبارك، مرجع سابق، ص 44.

²نفس المرجع السابق، ص-ص 44-48.

النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة الصافية}) \times 100$$

• نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما كان أفضل يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

• نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها إذن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100$$

• نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة هي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون فكلما كان نسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات. إما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:

- صعوبة الحصول على أموال مقرضة إضافية حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة؛

- عدم القدرة على التسديد القروض والفوائد مما يعرض المؤسسة إلى العسر المالي.

وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

2.2. نسب السيولة:

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها. كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة أو معرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة. وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تواجه ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي¹:

• نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقعة تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل هذه النسبة يجب ألا تقل عن "1" وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة})$$

أو:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة})$$

تعكس هذه النسبة وضعية التدفق النقدي على المدى القصير حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى الوقوع في حالة عسر مالي قد يتطور إلى حالة الإفلاس في حين أن زيادة هذه النسبة تعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين.

¹ نفس مرجع السابق ص 46-47.

² رزاز رتيبة واللطيف عبد الكريم، مرجع سابق ص 100.

هذا النوع من نسب السيولة يعرف انتقادات منها أن نسبة السيولة العامة لا تعكس النسبة الصحيحة للسيولة باعتبار أن الأصول المتداولة تتكون من حسابات متعددة منها ما هو قابل للتسييل ومنها ما هو بعيد عن السيولة ويحتاج إلى مدة طويلة ليتحول إلى سيولة كالمخزون السلعي مثلاً.

• نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسبة على قياس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد عنصر المخزونات لمشاكلها (فقدان القيمة طول فترة البيع، التلف.....)، ويتم حساب نسبة السيولة السريعة وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الحقوق} + \text{خزينة الأصول}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

أو

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

وهناك بعض المختصين من يطرح أوراق الدفع إضافة إلى المخزون السلعي فتصبح المعادلة كما يلي:

$$\text{السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون السلعي} + \text{أوراق الدفع})) / \text{الالتزامات قصيرة الأجل}$$

ويرى بعض المختصين إن استبعاد المخزون السلعي من نسبة السيولة السريعة يعد تصرف غير عملي إن لم يكن خاطئ في بعض الحالات قبل فحص معدل دوران المخزون السلعي فعندما يكون هذا المعدل جيداً فلا ضرورة لاستبعاد المخزون السلعي من عناصر الأصول المتداولة.

• ملاحظة:

-إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

-هناك من يعطي لنسبة السيولة السريعة المجال بين 30% إلى 50% لكي تكون جيدة².

¹ ناجي الحياي وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص52.

² الزبيدي محمود حمزة ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ في الفشل، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص139.

• نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى القدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط. من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة¹ كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كان تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}) \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة؛
- نقص تجديد الاستثمارات؛
- فائض في النقديات غير مستقل وعرضة للتدهور في القيمة.

• ملاحظة: هناك من يعطي لنسبة السيولة الجاهزة المجال بين 20% إلى 30%.

- إذا كانت النسبة أقل من 20% فهذا يعني ندرة في السيولة؛
- أما إذا كانت النسبة أكثر من 30% فهذا يعني أن هناك أموال مجمدة.

2.2. نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب في قياس وتقييم أداء المؤسسة المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاطها في تاريخ أو فترة زمنية معينة وهي تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وزيادة المبيعات وفيما يلي أهم النسب النشاط:¹

• معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

¹ الزبيدي محمود حمزة، مرجع سابق ص 139-140

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني انه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

• معدل دوران الأصول الثابتة:

يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لتوليد حجم معين من المبيعات والإيرادات حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول الثابتة ويحسب كما يلي:¹

معدل الدوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال خارج الرسم / إجمالي الأصول

أو:

معدل الدوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة فيخلق المبيعات سواء كانت الفاعلية ناتجة عن استخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار الاقتصادي أمثل في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلا من شرائها فان جزء كبيرا من الأصول الثابتة لا يظهر في الميزانية وهذا يعني عند إجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط انه بدون اخذ عنصر الاستئجار في الحسبان.

فان معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي برسمة أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول الثابتة وأيضا إلى القروض في جانب الخصوم من اجل توازن الميزانية. إن الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول الثابتة يعني ترشيد لقرار الاستثماري ويضمن لإدارة المؤسسة تحقيق مزايا الاستئجار:

- يؤدي استئجار الأصول غير الجارية لإدارة المؤسسة بالتغيير المطلوب في معداتها الإنتاجية حيث أن الإدارة تستطيع بواسطة الاستئجار الحصول على أحد التكنولوجيات دون أن تشعر بأي حالة من حالات القلق حول تقادم الأصول أو التخلص من الموجودات المندثرة فنيا؛
- يؤدي الاستئجار إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض حيث أن الاستئجار لا يعتبر من ضمن الديون التي على المؤسسة، ولا يظهر أيضا في الميزانية العامة؛
- إن عملية الاستئجار قد تتضمن شروط أفضل من الشروط التي تتحصل عليها المؤسسة عند قيامها

¹ نفس المرجع السابق ، ص، ص 139 - 140.

بالاقتراض اللازم للشراء .

• معدل دوران الأصول الجارية:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات ويتم حساب معدل وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأصول الجارية}.$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات وبالتأكيد انه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الجارية في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه لان انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الجارية.

• فترة التحصيل:

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات ولهذه فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس.

إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل العكس صحيح وهذا يعني انه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة فان فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة. ومن الناحية التحليلية يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات. يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:²

$$\text{فترة التحصيل} = \text{معدل دوران الحسابات المدينة} / 360$$

• فترة الدفع:

يقصد بفترة الدفع الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات وبهذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها والمنطق التحليل هنا انه كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة وهذا التحديد مشتق

¹عاطف وليم اندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص98.

² نفس المرجع السابق، ص98.

وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي:¹

$$\text{فترة الدفع} = \text{معدل دوران الحسابات الدائنة} / 360$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدينين مدة التحصيل من العملاء ومدة التسديد للموردين فإذا طالت مدة التحصيل فإن الجزء من الحقوق المؤسسة بقي خاملاً خلال دورة الاستغلال أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحاً أمام المؤسسة وهو قابل لتنشيط دورة الاستغلال وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة فهذا الفرق بين المدينين هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة.

4.2. نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية² فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب التي يتم بها تشغيل المؤسسة أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة، تتكون نسب المردودية من المؤشرات المالية التالية:²

• نسبة مردودية الأموال الخاصة:

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من الربح الصافي وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين كلما ارتفعت نتيجة هذه النسبة ارتفعت أهمية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

إن ارتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياساً بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسين ربحية الدينار الواحد من المبيعات ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير وغيرها، في حين يكون انخفاضها مبرراً لتأكيد حالة الضعف.

• نسبة مردودية النشاط:

¹ نفس المرجع السابق، ص 99.

² لسلوس مبارك، مرجع سابق، ص 53.

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال ضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مظلًا لان زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخّر معها الأرباح وبالتالي فهذه النسبة بين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = (\text{الربح الإجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

• المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.¹

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

حيث: الأصول الاقتصادية = الديون + الأموال الخاصة.

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

• المردودية المالية: (مردودية الأموال الخاصة):

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

ويمكن حساب المردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة² ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة³ على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم.

5.2. نسب المديونية:

¹ الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 267.

الفصل الأول: مدخل عام في التحليل المالي

تسمى أيضا نسب تحليل المديونية أو الاقتراض وتبين هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد كافة ديونها من خلال الأصول التي بحوزتها سواء كانت أصول متداولة أو أصول ثابتة وتتمثل هذه النسب فيما يلي:¹

• نسبة الاقتراض:

وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات ومجموع الأصول هذه العلاقة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{إجمالي الالتزامات} / \text{مجموع الديون}$$

• نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية:

توضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام الأموال الخاصة وكلما كانت النتيجة أكبر من الواحد كان أفضل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

• نسبة تغطية الفوائد بالأرباح:

توضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام الأرباح وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد بالأرباح} = \text{الربح الإجمالي} / \text{الفوائد على الديون}$$

• نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال العامل:

توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال العامل} = \text{الديون طويلة الأجل} / \text{رأس المال العامل}$$

¹ شنوف شعيب ، مرجع سابق، ص، ص 218، 219.

ثانياً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية خاصة بالجدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة ولذلك فإنها يمكن الكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها وما يمكن أن يتوصل إليه من خلال تحليل مؤشرات بحيث تعتبر هذه الأخيرة أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

1. **نسب السيولة** : توفر السيولة جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة و من أهم النسب التي تقيس السيولة ما يلي:¹

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

- وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معاً.

نسبة الفائدة المدفوعة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد المدفوعة

- تعد هذه النسبة مؤشراً عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة² والعكس صحيح.

نسبة التدفق النقدي من نشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / الالتزامات المتداولة

- تبين هذه النسبة قدرة صافي التدفق النقدي التشغيلي على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل فكلما كانت النسبة مرتفعة كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل².

2. **نسب جودة الأرباح**: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر على مدى أهمية

¹ بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة والجدول التمويل، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2015/2014.

² ظريف مريم والحاك ايمن، أهمية اعداد والتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، العدد 03، 2018، ص92.

ارتفاع النقدية المتحصل عليها من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح وعليه فان من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

و تحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

توضح هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللأنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛
- مدفوعات أعباء الديون؛
- الأنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على طاقة الإنتاجية؛
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

2.2 نسبة النقدية التشغيلية:

و تحسب كما يلي:²

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / النتيجة الصافية

وهي نسبة مختلطة لان صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج وتفيد هذه النسبة في بيان نسبة الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.

3.2 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية:

¹شونف شعيب، مرجع سابق، ص 200.

²حموش نسرين وسعدون خولة، قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالفشل المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2020، ص، ص 28، 29.

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي التدفق التشغيلي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويتم في هذه العلاقة احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كنسبة مئوية من حقوق الملكية والمتمثلة في الاحتياطات بكل أنواعها رأس المال والأرباح المتبقية.

4.2 العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

5.2 العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تعبر هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق الأرباح بغض النظر عن مصادر التمويل الخارجية على حد سواء.

6.2 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

توضح هذه النسبة علاقة التدفقات النقدية التشغيلية وإجمالي ممتلكات المؤسسة وهو يبين نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي وكلما ارتفع دل ذلك على قدرة المؤسسة في استغلال أصولها جيداً.

3. نسب تقييم سياسات التمويل:

و من بين نسب تقييم سياسات التمويل ما يلي:¹

3.3 نسبة التوزيعات النقدية: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة المعلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية وارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

3.3 نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة:

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.

توضح هذه النسبة العلاقة بين التدفق النقدي التشغيلي الداخل بالتوزيعات على الأسهم.

4.3 نسبة الإنفاق الرأسمالي:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأس المالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات أسهم

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على استخدام الأمتل لأموالها الدائمة في زيادة أصولها الثابتة.

¹شعوب شعيب، مرجع سابق، ص 206.

المطلب الرابع: التحليل بواسطة نماذج التنبؤ

أولاً: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

يقصد به مجموعة الإجراءات والطرق الذاتية والموضوعية لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستتحقق سواء كانت إيجابية أم سلبية، وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية والتي على أساسها تتم عملية التقييم، واتخاذ القرارات الملائم بالشكل الذي يقلل من إمكانية تحقق الانحرافات بينما هو فعلي وما هو متوقع.¹

ثانياً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

- يمكن إبراز أهمية التنبؤ بالفشل المالي في النقاط التالية كما يلي:²
- التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة يعد من الأمور المفيدة للمستثمرين والدائنين المحتملين، فعندما تتعرض المؤسسة للفشل فإن الدائنين سيخسرون أصل القرض والفوائد المستحقة، أما المستثمرون في الأسهم العادية سيتعرضون لانخفاض في قيمة أسهمهم، علاوة على ذلك فإن الفشل أو الإفلاس يعرض المؤسسة لمقدار كبير من التكاليف القانونية.
 - يساهم التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق نوع من الرقابة المسبقة التي تكشف الأخطاء قبل وقوعها حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
 - يوضح التنبؤ بالفشل المالي للإدارة مسبقاً ما ستكون عليه ربحية المؤسسة، ومركزها المالي في المستقبل.

ثالثاً: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

لقد زاد اهتمام الباحثون على إجراء دراسات هادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي ونظراً لتزايد حالات الإفلاس بالشركات وإلحاق الضرر بالمساهمين والمقرضين ظهرت العديد من الدراسات منها (altman,shorred,kida) نستعرض البعض منها:

1. نموذج (ALTMAN):

يعود عمل ALTMAN لسنة 1968، من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل والتي استخدمها السابقون في التنبؤ بفشل المؤسسات معتمدين على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب، اختبر ألتمان 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس وكانت هذه النسبة مرتبطة بدراسة وتقييم السيولة وتقييم الربحية والنشاط ومدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة في التمويل، كانت عينة الدراسة 33 مؤسسة ناجحة و33 مؤسسة فاشلة، ومن خلال 22 نسبة مالية فقد تم ترجيح واقتناء خمس نسب مالية اعتبرت وفقاً لوجهة نظره أفضل النسب المميزة للأداء والتي

¹ محمد البشير بن عمر، التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 07، العدد 01، ص

352-335

² نفس المرجع السابق، ص 352-353

يمكن أن نتنبأ من خلالها بالفشل المالي حيث تم صياغتها في شكل معادلة على النحو التالي:¹

$$Z=0.012 \times 1 + 0.014 \times 2 + 0.033 \times 3 + 0.006 \times 4 + 0.01 \times 5$$

- حيث أن:

X1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول؛

X2: الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول؛

X3: ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول؛

X4: حقوق المساهمين/ إجمالي الديون؛

X5 : المبيعات / إجمالي الأصول.

بناء على قيم 2 تصنف المؤسسات ضمن إحدى الفئات التالية: قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 المؤسسة ناجحة والقادرة على الاستمرار، قيمة Z أقل من أو تساوي 1.81 المؤسسة في حالة تعثر، قيمة Z ما بين 1.81 و 2.99 المؤسسة يصعب التنبؤ بوضعها.

2. نموذج: kida

يعتبر هذا النموذج من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو مبني يعتبر على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نية أو مؤشر، من خلال المعادلة التالية:²

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن:

X1: الربح الصافي / إجمالي الأصول ؛

X2: الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم؛

X3: النقديات / الخصوم المتداولة؛

X4: المبيعات / إجمالي الأصول ؛

X5: النقديات / إجمالي الأصول.

إذا كانت النتائج ايجابية فان المؤسسة هي في مأمن من الفشل المالي، وإذا كانت النتائج سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي ومنه الإفلاس.

3. نموذج: Sherrod

¹ معرف هدى، المفاضلة بين النماذج مدى قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلة

16، العدد 02، جامعة باتنة، 2022، ص 461 - 477

² شنوف شعيب ، مرجع سابق، ص 271.

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح للمؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشر وزن ترجيحي القروض معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:¹

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الإفلاس، مؤشر درجة مخاطر القروض؛

X₁:نسبة : رأس المال العامل إجمالي الأصول؛

X₂:نسبة : النقديات / إجمالي الأصول؛

X₃:نسبة: إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول؛

X₄:نسبة : الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول؛

X₅:نسبة: إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات؛

X₆:نسبة: إجمالي حقوق المساهمين / القيم الثابتة المادية.

-إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر 2 أكبر أو تساوي من 25 فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر؛

-إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر 2 بين 20 و 25 فإن القروض قليلة المخاطر؛

- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر 2 بين 5 و 20 فإن القروض متوسطة المخاطر؛

-إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر 2 أقل من 5 فإن القروض عالية المخاطر.

المبحث الثالث: ماهية اتخاذ القرار

سنقوم في هذا المبحث بتقديم مفهوم عملية اتخاذ القرار ومختلف المراحل التي تمر بها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات .

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار:²

بأنها عملية تفكير مركبة، تهدف إلى اختيار أفضل البدائل أو الحلول المتاحة للفرد في موقف معين، من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المرجو، أو بأنه عملية المفاضلة بين الحلول البديلة والمتاحة واختيار أكثر هذه

¹ لشنوف شعيب ، مرجع سابق، ص، ص 275، 276.

² طعنة امل احمد ، اتخاذ القرار والسلوك القيادي، الطبعة الثانية، 2010، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 15.

الحلول صلاحية لتحقيق الهدف من حل المشكلة، كما يعرف بأنه فعل يختاره الفرد بوصفه أنسب وسيلة متاحة لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها منحل المشكلة التي تشغله.

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرارات

تتمثل هذه المراحل فيما يلي:¹

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة

من الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها، هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهماً حقيقياً، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمسألة محل القرار، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنياً من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلاً دقيقاً ويقارن الحقائق والأرقام، ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده على الوصول إلى القرار المناسب. وقد صنف بعض علماء الإدارة أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير إلى:

1. البيانات والمعلومات الأولية والثانوية؛
2. البيانات والمعلومات الكمية؛
3. البيانات والمعلومات النوعية؛
4. الأمور والحقائق.

المرحلة الثالثة: تحديد البدائل المتاحة وتقييمها

يتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها وضع المنظمة والسياسات التي تطبقها، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانياتها المادية، والوقت المتاح أما متخذ القرار، واتجاهات المدير متخذ القرار، وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع، الذي يعتمد على التفكير الابتكاري الذي يركز على التصور والتوقع وخلفه الأفكار مما يساعد على تصنيف البدائل المتواترة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها.

المرحلة الرابعة: اختيار البديل المناسب لحل المشكلة

تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار، وأهم هذه المعايير:

¹القطارنة زياد حمد ، أساليب القيادة واتخاذ القرارات الفعالة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2017، ص-ص 125-127.

- تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها؛
- اتفاق البديل مع أهمية المنظمة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها؛
- قبول أفراد المنظمة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه؛
- درجة تأثير البديل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد التنظيم؛
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة؛
- مدى ملائمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل العادات والتقاليد؛
- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية، وما يمكن أن تغرزه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل؛

- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة؛
 - كفاءة البديل، والعائد الذي سيحققه إتباع البديل المختار.
- المرحلة الخامسة:** متابعة تنفيذ القرار وتقويمه

يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار، حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ، وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله. وعملية المتابعة تنمي لدى متخذ القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ، مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها، ويضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد على تنمية روح المسؤولية لدى المرؤوسين وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار كما يلي:¹

1. عوامل البيئة الخارجية:

- وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة والتي تخضع لسيطرة المنظمة بل أن الإدارة المنظمة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل بما يلي:
- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع؛
 - التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛
 - الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين؛
 - العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام والسياسة

¹مؤيحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص، ص 48، 49.

العامّة للدولة وشروط الإنتاج؛

- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

وإن هذه العوامل ترتب على إدارة المنظمة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس في مصلحتها دائماً، فمثلاً إذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ضغوط سياسية أو ذا طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرارات الحكومية المبني على معيار اقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني ألا يقوم صانعو القرارات الإداريين وغيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات واستخدام إجراءات القرارات لا يمكن اعتماد وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان.

2. عوامل البيئة الداخلية:

وتتمثل بالعوامل التنظيمية وخصائص المنظمة وهي عوامل كثيرة أهمها بالتالي:

- عدم وجود نظام المعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛

- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛

- درجة المركزية، وحجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي؛

- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمنظمة؛

- مدى توافر المواد المالية والبشرية والفنية للمنظمة؛

- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى؛

ويظهر تأثير هذه العوامل بنواح متعددة ترتبط بما يلي:

- بالظروف المحيطة بمتخذ القرار؛

- تأثير القرار على مجموع الأفراد في المنظمة؛

- بالموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المنظمة.

3. عوامل شخصية ونفسية:

هذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين

يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما:

- عوامل نفسية: وهذه تشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي

المتصل به في عملية اتخاذ القرار وخاصة في مرحلة اختيار البدائل من البدائل المتاحة.

- عوامل شخصية: تتعلق بشخصية متخذ القرار ومقدراته وهناك الكثير منها التي تؤثر في عملية اتخاذ

القرارات.

فالقرار يعتمد على كثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله إلى التنظيم، وعليه

تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيراً مباشراً في كفاية صناعة القرار، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تسارت

الكفاءات والمهارات ويرى "ريموند مكليود" أن هناك ثلاثة أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير

لآخر وهذه الأبعاد هي:

- أسلوبهم في الإحساس بالمشكلة؛
- أسلوبهم في تجميع المعلومات؛
- أسلوبهم في استخدام المعلومات.

وبالنسبة لأسلوب الإحساس بالمشكلة ينقسم المديرون لثلاث فئات أساسية وهي: متجنب للمشكلات وحلال المشكلات وباحث عنها.

كما أن أنماط السلوك تؤثر تأثيرا مباشرا على القرار ويتم تصنيف أنماط سلوك المديرين في أربعة أنماط وهي: المجازفة، الحذر، التسرع، التهور.

4. عوامل ظروف القرار:

ويعد التعدد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة وفعالية حلها، وسبب التردد في اتخاذ القرار هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف عدم التأكد أو تحت درجة المخاطرة أو الظروف المتغيرة.

5. عوامل أخرى: تتمثل في:

5-1- تأثير عنصر الزمن:

يشكل عنصر الزمن كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لإيجاد قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

5-2- تأثير أهمية القرار:

كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير؛
- كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار، كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعاً؛
- الوقت اللازم لاتخاذها، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار.

المطلب الرابع: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي يجعل المؤسسة مطمئنة وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات لذا فإن دوره في اتخاذ القرارات يستوجب توفير كما معتبرا من المعلومات وكذا استعمال تقييمات حديثة

وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها¹.

أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

إن المؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلي وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

ثانياً: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

النسب المالية تعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب على نحو يكفي لتزويد بالمعلومات المهمة تلعب دور مهم في اتخاذ القرار. وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.²

- نسب السيولة: تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ قرارات التمويل والائتمان.
- نسب الربحية: تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.
- نسب النشاط: تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

ثالثاً: دور استخدام تقنيات التنبؤ في اتخاذ القرارات

تعد تقنيات التنبؤ من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة لما لها من أهمية في مساعدة المدراء ومتخذي القرار في اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف المؤسسة، لأن نجاح المؤسسة مرهون في الأمد على إمكانية التنبؤ باتجاهات الأعمال البعيدة المستقبلية. وتساهم تقنيات التنبؤ في ترشيد القرار الإداري عن طريق البحث عن حالة العقلانية من خلال:³

- المساهمة المباشرة في عملية حل المشاكل الإدارية التي تواجهها المؤسسات، كما هو الحال في استخدام الانحدار الخطي والمتوسطات المتحركة وغيرها بالتنبؤ بالمبيعات والإنتاج..
- المساهمة بشكل غير مباشر في حل المشاكل الإدارية التي تواجهها المؤسسات من خلال ترشيد القرار الإداري هدفاً منها للبحث عن الحالة المناسبة لما هو ممكن تحقيقه بالإمكانات المتوفرة، وذلك عن طريق
- المقارنة بين ما هو موجود في الواقع العملي وما يجب أن يكون.
- يساهم تطبيق واستخدام أساليب التنبؤ مساعدة الإدارة في وضع استراتيجيات مناسبة للمستقبل.

¹حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص21.

²يوسف قريش بن سامي، مرجع سابق، ص21.

³بوغازي فريدة، استخدام تقنيات التنبؤ المالي في اتخاذ القرارات، مجلة أردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2015،

- تساهم في تحسين وزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف الإجمالية وجودة المنتجات.
- تعمل على زيادة المبيعات وزيادة المبيعات للتحكم في كمية الإنتاج المبيعات.
- تساهم في تحسين الربحية ورفع عوائد المؤسسة وتقليص أو تخفيض الإنتاج المعيب تخفيض درجة
- الصعوبة في اتخاذ القرارات.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل من كيفية ظهور التحليل المالي ومفهومه وخصائصه وأنواعه والأهداف المستفيدة منه استنتجنا أن التحليل المالي يلعب دورا هاما في تقييم وإعطاء صورة كاملة وواضحة حول الوضعية المالية المؤسسة مما سيساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، في ذلك الوثائق المحاسبية ومؤشرات مختلفة للتحليل المالي.

لذا نجد أن التحليل المالي مهم جدا للمؤسسات وخاصة في وقتنا الحالي لأنه أصبح وسيلة حديثة من الصعب الاستغناء عنها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات
التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس
مقدمة العمل cetim

تمهيد:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التحليل المالي وفهم وسائل وأدوات التحليل المالي التي تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات لضمان سيرورتها، وكذا هدفه معرفة مواطن القوة لتحفيزها ومراكز الضعف لتقاديها، نحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع على المؤسسة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء Cetim بومرداس، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تقديم المؤسسة دراسة الحالة
- المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة دراسة الحالة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة دراسة الحالة

يعتبر CETIM المركز الوحيد المعتمد على المستوى الإفريقي في مجال الخدمات، البحث والتطوير والدراسات المتعلقة بصناعة مواد البناء، وهو مزود بطاقات بشرية مؤهلة، وتجهيزات حديثة من أجل تأمين وضمان جودة منتوجاته، وتلبية حاجاته وهذا من خلال اعتماده على خدمات المراجعة التي تهدف إلى برمجة كل النقائص وإدراج الحلول اللازمة وعليه سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى مهام المركز مختلف نشاطاته وهيكله التنظيمي وكذا مسار المراجعة الداخلية داخل هذا المركز.

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة دراسة الحالة

أولاً: تعريف مؤسسة دراسة الحالة

يعتبر المركز المستقبل مركز خدماتي، وهو عبارة عن هيئة منظمة مكون من كفاءات ووسائل خاصة تهدف إلى تحقيق الربح وذلك عن طريق إشباع حاجيات ورغبات الزبائن كما يسهر على تقديم خدمات ذات مستوى مرغوب من الجودة.

فالمهمة الأساسية التي تقع على عاتق المركز خدماتي بالدرجة الأولى وإشباع رغبات الزبائن بالطريقة المثلى. كما يعتبر المخبر الوحيد على المستوى الوطني، حيث أخذت كل التجهيزات للقيام بمهمة البحث التطوير والدراسات، وإتباع الإرشادات اللازمة لصناعة مواد البناء، ومعترف به وطنياً ودولياً فيما يخص خبراتها وقدراته في البحث والتطوير ومدى صلاحية الخدمات التي يقدمها وهو حاضر في مجال التخطيط للاستثمارات أو الإنتاج، ومكانه كذلك من المشاركة في مجال تطوير هذه الصناعة، كما أنه يلعب دور هام في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

ثانياً: لمحة تاريخية عن مؤسسة دراسة الحالة

تولد CETIM عن تصفية أوندمس ENDMC في 27 نوفمبر 1998، والهدف منه هو الاستجابة لانشغالات رؤساء منظمات فرع مواد البناء، من خلال الاستفادة من مختلف الخدمات المقدمة بواسطة الأبحاث والدراسات التقنية لهذا القطاع. هو مركز عمومي اقتصادي ذات أسهم تأسس في 27 أكتوبر 1998 ظهر بعد تصفية المؤسسة الوطنية لمواد البناء، صمم هذا المركز ليكون وسيلة دعم ومساعدة لمؤسسات مواد البناء حيث تختلف مجموع خدمات ومهام المركز من دراسات تقنية بسيطة إلى خدمات أكثر تخصصاً. يقع في ولاية بومرداس، وهذه الأخيرة تابعة إلى وزارة الصناعة ويسعى هذا المركز إلى ترقية وتطوير الخدمات التكنولوجية الدائمة لمؤسسات إنتاج مواد البناء: الإسمنت، الأجور، ... وكذا لمختلف المتعاملين في هذا المجال.

لقد بني هذا المركز بطريقة تطويرية وفعالية حيث أخذ بعين الاعتبار محيط المنافسة القائم واهتم بالحاجات المتزايدة للأفراد وبين صورة حسنة له بضمان الجودة لخدماته المتنوعة وهذا بفضل فريق من المسيرين والعمال الذين تجندوا من أجل تطبيق استراتيجيات إدارة الأعمال في قمة الأهداف الاقتصادية للمركز.

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

ثالثا: رأسمال مؤسسة دراسة الحالة

رأسمال المركز مقسم إلى أسهم، حيث أن عدد المساهمين لا يقل عن 7 سبعة، لكن لا ينطبق على مؤسسات القطاع العام أي ذات رأسمال عمومي، القانون التجاري الجزائري حيث ينشط هذا المركز برأسمال قدره 124.000.000 دج وهو عبارة عن مساهمات مأخوذة من مجموعة مؤسسات جهوية موزعة كما يلي:

.ERCE 70% Entreprise Régional des Ciments Est

المؤسسة الجهوية للإسمنت الشرق؛

.ERCE 10% Entreprise Régional des Ciments Ouest

المؤسسة الجهوية للإسمنت غرب؛

.ERCC 10% Entreprise Régional des Ciments Centre

المؤسسة الجهوية للإسمنت وسط؛

.ECDE 10 % Entreprise des Ciments et Dérivés Echlef

مؤسسة الإسمنت ومشتقاته(الشلف).

المطلب الثاني: مهام مؤسسة دراسة الحالة

أولاً: المهام الاجتماعية:

- ترقية، تطوير، وتوفير الخدمات التكنولوجية.
- دعم مؤسسات صناعة مواد البناء، الإسمنت، الأجور، ... وهذه المهام مرتبط بها

ثانياً: المهام العملية:

- المركبات الهيدروليكية: الإسمنت؛
- المركبات الهوائية: الجبس، الجير؛
- السيراميك: الرفيعة والمعقدة؛
- التربة المطبوخة (مسخنة في الفرن)؛
- الاجور، القرميد؛
- الخرسانة؛
- الزجاج.

ثالثاً: المهام المطبقة في هذه المجالات هي:

- 1- تجارب المخابر: تحضير العينات، معالجة وتقرير المواد الأولية، إجراء التحاليل الكيميائية. مراقبة الإنتاج: تمر عملية الإنتاج بمرحلتين هما:
 - دراسة الحلول الممكنة منذ أن تكون المادة الأولية في شكلها الخاص من أجل معرفة الكمية، الممكن إنتاجها خلال السنة ومدى صلاحها؛

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

- دراسة النوعية من أجل الدخول في المنافسة الدولية والحفاظ على مكانة المركز عالميا؛
- اعتماد نظام القياس (ميتورولوجيا) وهو نظام المراقبة التقنية الدائمة والمستمرة لنوعية العتاد.

2 - مراقبة التقنيات: يقوم المركز بتشخيص المؤسسات في ثلاث جوانب وهي:

- المواصفات: على مستوى المعهد الجزائري للمواصفات؛
- الإثبات: مراقبة تطابق المنتجات عائد للمشاركة في اللجنة الخاصة للنوعية؛
- البحوث الجيولوجيا: تقدير الطبقات المستعملة، البحث عن مواد المنتجات الجديدة؛
- دراسات ومساعدات: دراسة تنبؤيه للأسواق المحلية والأجنبية.

المطلب الثالث: نشاطات مؤسسة دراسة الحالة

من الصعب أن تظهر تحقيقات المركز إلا بعد خمس سنوات على الأقل منذ بداية النشاط لكن يفضل زبائننا وعمالها الذين يقدمون نتائج إيجابية يوم بعد يوم، عرف المركز ومساهميه تطورا كبيرا خلال ثلاث سنوات من النشاط، وفيما يلي نستعرض تطوره:

- تميزت السنة الأولى من التأسيس بوضع الهيكل التنظيمي الخاص به بطريقة تدريجية.
- الانطلاق المتطور في نشاطه الإنتاجي الذي تميز بالبحث عن مكانة معتبرة في سوق تقديم الخدمات.
- إجراء بحوث على مستوى مختلف المؤسسات الإنتاجية لجميع بعض الإحصائيات فيما بعض والاهتمامات التي توليها بعض المؤسسات في مجال الإسمنت، وتوصلت إلى جمع قائمة الاحتياجات التي تعددت كالتالي:
- تسير استهلاك الطاقة؛
- مراقبة الإنتاج؛
- دراسات جيولوجية؛
- مراقبة الجودة؛
- وضع برامج الاستغلال ومتابعتها.

ومن بين المشاريع التي تولها المركز استثمار كل من الشركة السويسرية والمصرية في مجال صناعة الإسمنت، وإنشاء هذين المصنعين اختير هذا المركز CETIM لإجراء الدراسات حول موقعين الأول في المسيلة والثاني في غليزان.

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

الجدول رقم (01): المجمعات والوحدات التابعة لمؤسسة دراسة الحالة

المجمعات	الوحدات التابعة لها
ERCE	عين الكبيرة " سطيف"، وحدة عين توتة" باتنة"، وحدة حامة بوزيان "قسنطينة" حجر السود عنابة، التنبسة.
ERCC	وحدة مفتاح، وحدة سور الغزلان، وحدة رايس حميدو
ERCO	وحدة زهانة وحدة مرجان سعيدة، وحدة بني صاف.
ECDE	وحدة الشلف

المطلب الرابع: الوحدات المشكلة للمؤسسة دراسة الحالة وهيكلها التنظيمي

يرأس المركز مجلس إدارة مكون من 07 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام ورئيس مجلس الإدارة المدير العام.

يتكون المركز من مجموعة من المديريات الفرعية تتمتع كل منها بالقدرات المادية والإدارية اللازمة لتلبية ومواجهة احتياجات زبائنهم المختلفة وتتمثل هذه الوحدات في:

المديرية العامة: تتشكل من مديريات مركزية وهي:

1- مديرية تطوير الأبحاث:

مكلف بالإدارة العلمية والتسيير المالي للهيئة، يبادر ويبرم بتفويض العقود والمعاهدات بهدف تحقيق أعمال البحث والدراسات وإبرام خدمات مع هيئات وطنية أو أجنبية فيما يتعلق بمهامه. كما يبرم بالاشتراك مع مسؤولين الهيئات الخاضعة لسيادته البرنامج السنوي لأعمال البحث العلمي والتنمية التقنية لقطاع مواد البناء.

2 - المديرية المالية ومحاسبة:

تهتم بتنظيم ومراقبة محاسبة ونتائج المركز، تحديد رقم الأعمال الخاص بكل نشاط، كما تقوم بتحديد الميزانية الختامية للمركز.

3 - المديرية التجارية:

يقوم هذا القسم بتطبيق سياسة الإدارة العامة، فيما يتعلق بالمشتريات، الفوترة وتحديد احتياجات المركز بصفة عامة كما تتعامل مباشرة مع الزبائن لتلبية حاجاتهم، وتشمل هذه الدائرة على مصلحة المبيعات ومصلحة التخطيط والتنسيق.

4- القسم التقني:

وهي بمثابة النواة، وعمله يشترط كفاءة المركز ويشمل الأقسام التالية:

4-1- دائرة المخبر المركزي:

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

يقدم CETIM من خلال مخابره خدمات المتعلقة بجودة المواد الأولية والمنتجات، باحترام المقاييس العالمية، وتتعدد هذه المخابر حسب مهامها وهي:

مخبر الخرسانة والإسمنت: ويحتوي على مخبر الخرسانة، مخبر الإسمنت والحصى، ومخبر الجبس والجير.

- مخبر الخزف والزجاج: ويغطي المواد الحمراء، الخزف والزجاج، تتم فيه التجارب على المواد الأولية والمنتجات التامة، إضافة إلى مراقبة وحدات الإنتاج.

- مخبر التحاليل الكيميائية: ويضم المخبر الكيميائي ومخبر التقييم.

4-2- دائرة الدراسات ودعم الإنتاج:

وينقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة دعم الإنتاج: وهي تعمل على مراقبة العملية الإنتاجية ابتداء من استخراج المواد الأولية إلى غاية المنتجات التامة الصنع، تشخيص سلسلة الإنتاج مختلف الورشات وإنشاء ميزانيات الطاقة وتقديم التوصيات من أجل الاستغلال الأمثل لها، كما تقوم بدراسة تأثير العملية الإنتاجية على المحيط والبيئة.

- مصلحة الدراسات والمساعدات: وتضم فرقتين وهما:

✓ فرقة الجيولوجية: ودورها هو القيام بدراسات من أجل اكتشاف خصائص المعادن المستعملة كموا
أولية والبحث عن المناجم لاستخراجها.

✓ فرقة المناجم: ودورها هو إعداد مشاريع لاستغلال المناجم من الاستخراج العقلاني للمواد الأولية.

4-3- مركز التوثيق والإعلام:

يهتم هذا القسم بكل ما يتعلق بالدراسات والتقارير والمراجع والمجلات التي لها علاقة بقطاع مواد البناء، وتتمثل مهامه في:

- تسيير الوثائق والملفات التقنية؛

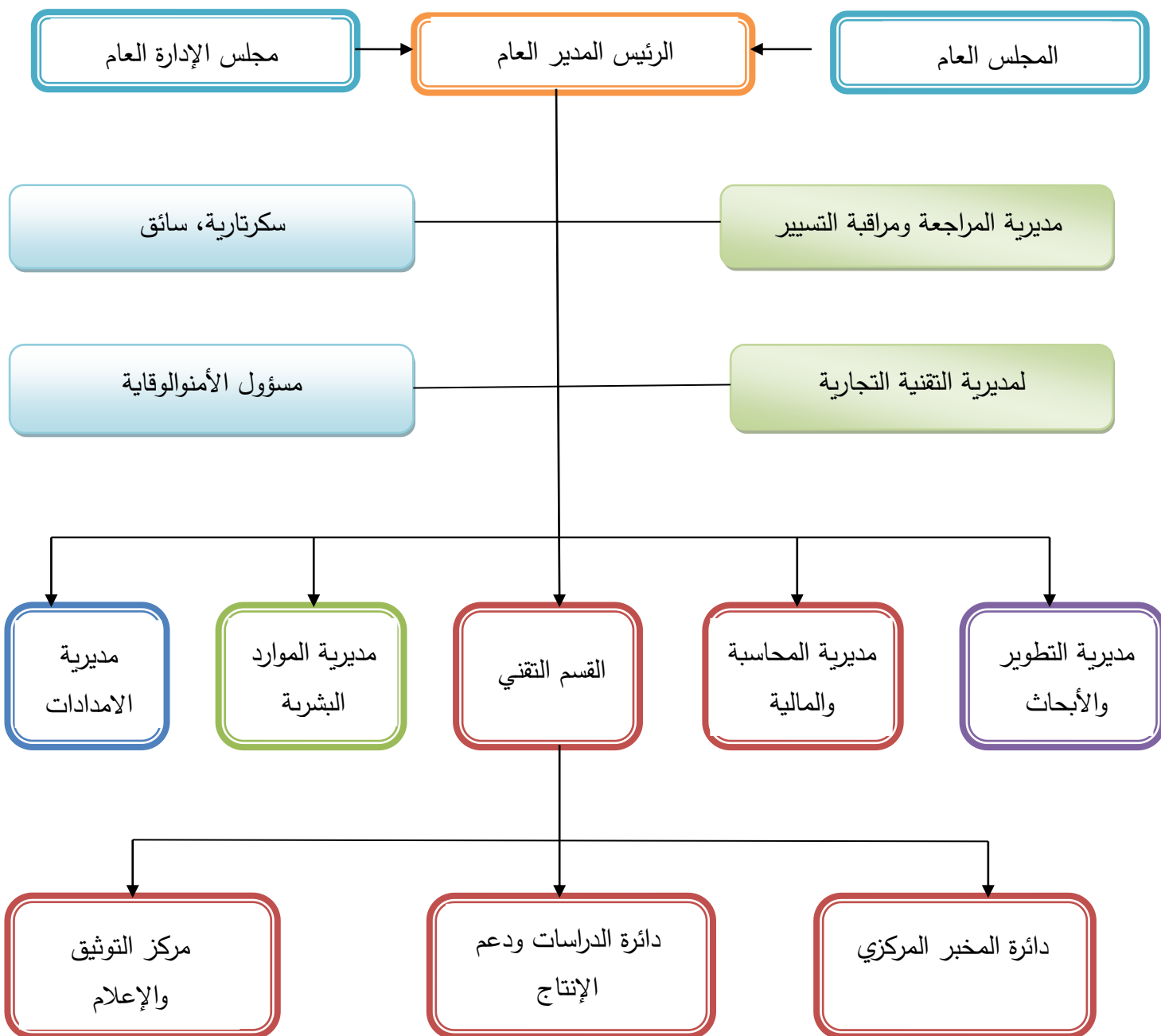
- تدوين، جمع ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطة قطاع مواد البناء؛

- تنظيم عمليات التكوين عندما يستدعي الأمر ذلك، وتوفير مختلف المعلومات والمستجدات الخاصة بمجال العمل.

5 - مديرية الإمدادات:

مكلف بالتسيير، تنسيق ومراقبة نشاط المديرية الخاضعة لسلطته كما يسهر على أن يتم احترام الأحكام والنصوص والسندات السارية المفعول في المؤسسة، كما أنه ينفذ كل الوظائف المتعلقة بمنصبه طبقا للأحكام المحددة في الإجراءات السارية المفعول.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة دراسة الحالة



المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة دراسة الحالة

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة دراسة الحالة

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة دراسة الحالة

نقوم بعرض الميزانيات المختصرة لسنوات 2019، 2020، 2021.

جدول رقم (02): يعرض جانب الأصول للسنوات 2019، 2020، 2021.

السنوات	2019		2020		2021	
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
الأصول						
الأصول غير جارية	454936317.01	%25.08	561558704.28	%28.04	583097815.17	%31.29
أصول جارية	1358523305.69	%74.91	1440994756.61	%71.95	1280368502.21	%68.70
قيم استغلال	16881765.99	%0.93	12113077.12	%0.60	14634165.55	%0.78
قيم قابلة للتحقيق	910411363	%50.20	955650422.27	%47.72	915560259.27	%49.13
قيم جاهزة	371230176.70	%20.47	473231257.22	%23.63	350174077.39	%18.79
مجموع الأصول	1813459622.70	%100	2002553460.89	%100	1863466317.38	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة المبينة في الملحق رقم (1)، (2)، و(3).

جدول رقم (03): التالي يعرض الخصوم للسنوات 2019، 2020، 2021.

السنوات الخصوم	2019		2020		2021	
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
الأموال الدائمة	248392225.61	%13.69	632454230.07	%31.58	681682113.78	%36.58
الأموال الخاصة	393728721.25	%21.71	475236977.66	%23.73	536070709.14	%28.76

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

ديون الأجل	طويلة	154663504.36	%8.52	157217252.41	%7.85	145611404.64	%7.81
ديون الأجل	قصيرة	1265067397.0	%69.75	1370099230.82	%68.41	1181784203.60	%63.41
مجموع الخصوم		1813459622.7	100%	2002553460.89	100%	1863466317.38	100%

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة المبينة في الملحق (4) و(5).

1. حساب مختلف رؤوس الأموال العامة:

نقوم بعرضها جميعا من خلال الجدول رقم (04) التالي:

البيان	السنوات	2019	2020	2021
الأموال الدائمة		548392225.61	632454230.07	681682113.78
الأصول الثابتة		454936317.01	56155870.28	583097815.17
رأس المال العامل		93455908.6	70895525.79	98584298.61
إجمالي الأصول المتداولة		1358523305.69	1440994756.01	1280368502.21
خصوم متداولة		1265067397.09	1370099230.82	1181784203.60
رأس المال العامل الصافي		93455908.6	70895525.19	98584298.61
الأموال الخاصة		393728721.25	475236977.66	53607709.14
التنبيئات		454936317.01	56155870428	583097815.17
رأس المال العامل الخاص		-61207595.76	-86321726.62	-47027106.03
مجموع الخصوم		1813459622.70	2002553460.89	1863466317.38
الأموال الخاصة		393728721.25	475236977.66	534070709.14
رأس المال العامل الأجنبي		1419730901.45	1527316483.23	1327395608.24

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

1.1. تحليل رأس المال العامل:

النسبة	السنة	التعليق
	2019	المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بمواردها الدائمة و لها هامش أمان حيث بلغ رأس المال العامل 93455908.6 DA وهذا راجع للنتيجة المحققة في السنة الماضية .
	2020	المؤسسة غطت أصولها الثابتة بمواردها الدائمة ولها هامش أمان إلا

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

أن رأس المال العامل انخفض ب: DA 22560382.81 مقارنة بالسنة الماضية.		رأس المال العامل FRNG
المؤسسة غطت أصولها الثابتة بمواردها الدائمة و لها هامش أمان حيث أن رأس المال العامل ارتفع ب DA 27688772.80 عن رأس المال السابق وهذا راجع إلى عدم اقتناء أصول جديدة .	2021	
الحالة المثلى ل FRNG هي 0= أما إذا كان أكبر من 0 فيعتبر هامش أمان ولكن لا يجب أن يكون الهامش كبير لأنه يضيع فرص الاستثمار و بالتالي تجميد الأموال فعلى المؤسسة إيجاد حلول لاستثمار أموالها .	أهم القرارات	

2.1. تحليل رأس المال العامل الصافي:

التعليق	السنة	النسبة
نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال ثلاثة سنوات و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة و لها هامش أمان .	2019	رأس المال العامل الصافي
	2020	
	2021	

3.1. تحليل رأس المال العامل الخاص:

التعليق	السنة	النسبة
المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بمواردها الخاصة بفارق قدره DA 61207595.76 وهذا يدل على أن المؤسسة تمول العجز في تغطية الأصول الثابتة بالديون طويلة الأجل.	2019	رأس المال العامل الخاص
المؤسسة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة بمواردها الخاصة بفارق DA 86321726.62 و قد ارتفع ب DA 25114130.35 وهذا راجع إلى زيادة الأصول الغير الجارية .	2020	
المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بمواردها الخاصة بفارق قدره DA 47027106.03 و قد انخفض ب DA 39294620.59 وهذا راجع إلى	2021	

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

ارتفاع أموال الخاصة		
أهم القرارات	بما أن رأس المال العامل الخاص سالب فهذا يدل على أن المؤسسة استثمرت كل أموالها الخاصة و لكن مادام أن المؤسسة تحقق نتائج ايجابية فعليها تخصيص جزء من نتائجها من اجل تجنب الاقتراضات و تحقيق التمويل الذاتي لأنه كما لاحظنا أن هناك أموال غير مستثمرة .	

4.1. تحليل رأس المال العامل الأجنبي:

النسبة	السنة	التعليق
رأس المال العامل الأجنبي	2019	بلغ مجموع ديون المؤسسة 1419973090.4 DA و عند مقارنته مع الأموال الخاصة البالغ 393728721.25 DA نلاحظ أن المؤسسة مازالت تعاني من التبعة المالية و يجب عليها التخلص من هذه الديون بالأموال المجمدة لتقادي أعبائها.
	2020	بلغ مجموع ديون المؤسسة مبلغ 1527316483.23 DA حيث ارتفع بمبلغ 107585581.78 DA وهذا راجع إلى ارتفاع ديون المؤسسة و عند مقارنته بالأموال الخاصة البالغ 47526977.66 DA نلاحظ أن المؤسسة مازالت تعاني من التبعة
	2021	بلغ جموع ديون المؤسسة 1327365608.24 DA حيث انخفض بمبلغ 199920874.99 DA مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى تسديد جزء من الديون و عند مقارنته مع الأموال الخاصة البالغ 536070709.17 DA نلاحظ أن المؤسسة مازالت تعاني من التبعة المالية.
أهم القرارات		كلما كان مجموع الديون اصغر من الأموال الخاصة كان ذلك جيد و يدل على التحرر المالي لن وضعية المؤسسة على مدى 3 سنوات نلاحظ أنها تعاني من التبعة المالية يجب عليها تخصيص جزء من رأس مالها لتسديد ديونها.

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

2. حساب احتياجات رأس المال العامل الدائم BFR:

جدول رقم (05): حساب احتياجات رأس المال العامل الدائم BFR

السنوات البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة (ما عدا الخزينة) -	987293128.99 -	967763499.39 -	930194424.82 -
الخصوم المتداولة ما عدا التسبيقات	126506739709 =	1370099230.82 =	1181784203.60 =
احتياجات رأس المال العامل الدائم	-277774268.1	-402335731.43	-251589778.78

المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

1.2. تحليل احتياجات رأس المال العامل:

النسبة	السنة	التعليق
احتياجات رأس المال العامل BFR	2019	نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل خلال 3 سنوات كان اقل من
	2020	الصفر $BFR < 0$ و هذا يعني أن المؤسسة لم تغطي خصومها المتداولة
	2020	بأصولها المتداولة وبالتالي فهي بحاجة للسيولة لتغطية العجز.
أهم القرارات		الحالة المثلى هي $BFR = 0$ أي أن من الواجب على الأصول المتداولة
		تغطية خصومها المتداولة، لكن في هذه المؤسسة لاحظنا أن احتياج رأس المال العامل اقل من 0 وهذا يعني أن المؤسسة بحاجة إلى السيولة لذلك فعلى المؤسسة: - زيادة المبيعات

3- حساب الخزينة (TR):

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال ويمكن حساب خزينة المؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات 2019, 2020, 2021

السنوات البيان	2019	2020	2021
FR	93455908.6	70895525.79	98584298.61

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

-	-	-	-
251589778.78	402335721.43	277774268.1	BFR
35017477.39	473231257.22	371230176.7	TR

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

1.3. تحليل الخزينة:

النسبة	السنة	التعليق
TR	2019	نلاحظ أن $TR > 0$ خلال 3 سنوات وهذا يعني أن المؤسسة قامت بتجميع جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل .
	2020	
	2021	
أهم القرارات		الحالة المثلى $TR = 0$ أما إذا كانت الخزينة موجبة فهذا يعني أن المؤسسة لها هامش أمان بذلك القدر الموجب مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية .

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات في مؤسسة دراسة الحالة

أولاً: النسب المستخرجة من الميزانية في مؤسسة دراسة الحالة

1-نسب السيولة:

الجدول رقم (07): حساب نسب السيولة المستخرجة من القوائم المالية والتي كانت كالتالي :

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
السيولة العامة	الأصول الجارية / ديون قصيرة الأجل	1.0738	1.0517	1.0834
السيولة السريعة	(الأصول الجارية - المخزونات) / ديون قصيرة الأجل	1.0605	1.0429	1.0710
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.2934	0.3453	0.2963

1.1. تحليل نسب السيولة العامة:

النسبة	السنة	التعليق
	2019	بلغت نسبة السيولة 1.0738% يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية خصومها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

نسبة السيولة العامة	2020	بلغت نسبة السيولة العامة 1.0517 % أي أن هناك انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع لارتفاع ديون قصيرة الأجل.
	2021	بلغت نسبة السيولة العامة 11.0834 % أي أن هناك ارتفاع مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلي انخفاض ديون قصيرة الأجل و كذا مدة التحصيل ن الزبائن اكبر من مدة تسديد الموردين.
	أهم القرارات	إن نسبة السيولة العامة المطبقة في المؤسسة خلال 3 سنوات تدل علأن أصولها المتداولة قادرة على تغطية خصومها المتداولة وهذا ما يدل على أن قوة الدفع اصغر من فترة التحصيل .

2.1. تحليل نسب السيولة السريعة:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة السيولة السريعة	2019	بلغت نسبة السيولة السريعة 1.0605% بمعنى أن الأصول الجارية ما عدا المخزونات قادرة على تمويل ديون قصيرة الأجل و كذلك هذه النسبة تدل على أن هناك أموال مجمدة .
	2020	بلغت نسبة السيولة السريعة 1.0429% أي انخفضت مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض المخزونات بحيث المؤسسة مستمرة في تجميد أموالها .
	2021	بلغت السيولة السريعة 1.0710 % أي ارتفعت مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلي انخفاض الأصول الجارية و ارتفاع المخزونات وكذا انخفاض ديون قصيرة الأجل
	أهم القرارات	النسبة المثالية لنسبة السيولة السريعة هي أن تكون محصورة بين 0.3% و 0.5% , المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ولكن النسب توضح أيضا أن هناك تجميد للأموال وعدم استثمارها - على المؤسسة استثمار أموالها وعدم تضييع فرص الاستثمار - على المؤسسة التخلص من ديونها بالموال المجمدة لتقادي أعبائها

3.1. تحليل نسب السيولة الجاهزة:

النسبة	السنة	التعليق
	2019	بلغت نسبة السيولة الجاهزة 0.2934 % وهذا بسبب اقتناء المخزونات نتيجة تلقيها معلومة تعيد ارتفاع أسعارها لذلك تأثرت الخزينة أصبحت تدل على نقص في السيولة .
	2020	بلغت نسبة السيولة الجاهزة 0.3453 % أي ارتفعت مقارنة بالسنة السابقة

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

نسب السيولة الجاهزة		وهذا راجع إلى ارتفاع الخزينة .
	2021	بلغت نسبة السيولة الجاهزة 0.2963 % أي انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض الخزينة بسبب المقتنيات و كذا انخفاض من قيمة ديون قصيرة الأجل .
	أهم القرارات	النسبة المثالية للسيولة الجاهزة هي أن تكون محصورة بين 0.2% و 0.3 %

2. حساب نسب التمويل:

يوضح الجدول رقم (08): التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	(الأموال الدائمة/الأصول الثابتة الصافية)	1.0254	1.1262	1.1690
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة)	0.8654	0.8462	0.9193
نسبة التمويل الخارجي	(مجموع الديون/مجموع الأصول)	0.7828	0.7626	0.7123

1.2. تحليل نسب التمويل الدائم:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	2019	بلغت نسبة التمويل الدائم 1.2054 % أي أن الأموال الدائمة مولت كافة الأصول الثابتة الصافية وارتفاع هذه النسبة عن 1 يدل على هامش أمان لتقادي أخطار السيولة.
	2020	بلغت نسبة التمويل الدائم 1.1262 % أي انخفضت مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول الثابتة الصافية.
	2021	بلغت نسبة التمويل الدائم 1.1690 % أي ارتفعت مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الدائمة.
	أهم القرارات	الحالة المثلى هي النسبة = 1% يجب على المؤسسة توظيف رأس مالها الفائض من تغطيتها لأصولها الثابتة وتوسيع نشاطها ولتقادي تجميد أموالها.

2.2. تحليل نسبة التمويل الخاص:

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

النسبة	السنة	التعليق
نسبة التمويل الخاص	2019	بلغت نسبة التمويل خلال 3 سنوات 2019 و2020 و2021 أقل من 1% و هذا يعني أن
	2020	الأموال الخاصة غير قادرة على تمويل كافة الأصول الثابتة فقد تحتاج المؤسسة إلى
	2021	الديون طويلة الأجل من أجل تلبية احتياجات في تمويل أصولها الثابتة و هي حالة غير مرغوب فيها
أهم القرارات		الحالة المثلى أن تكون الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة.
		المؤسسة من سنة 2019 إلى 2021 لم تستطع أموالها الخاصة من تمويل أصولها الثابتة لذلك يجب عليها الرفع من أموالها الخاصة .

3.2. تحليل نسبة التمويل الخارجي:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة التمويل الخارجي	2019	بلغت نسبة التمويل الخارجي 0.7828 % وهذا راجع إلى جزء من الديون بالإضافة إلى ارتفاع الأصول وهو مؤشر يدل على أن المؤسسة تخفض نسبة التمويل الخارجي
	2020	بلغت نسبة التمويل 0.7626 % هناك انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى تسديد جزء من الديون
	2021	بلغت نسبة التمويل 0.7123 % هناك انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهو مؤشر جيد أي أن الأموال الخاصة فاقت الديون وهي في الطريق الصحيح نحو تخفيض هذه النسبة من سنة لأخرى
أهم القرارات		الحالة المثلى للمؤسسة هي أن تكون نسبة التمويل الخارجي أقل من 0.5%
		حتى لا تكون المؤسسة لها تبعية وتكون مستقلة لذلك يجب على المؤسسة تخصيص جزء من أرباحها للاستثمار والتخلص من ديونها ومحاولة التوجه للتمويل الذاتي.

3. حساب نسب النشاط:

يوضح الجدول رقم (09): التالي نسب النشاط كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها.

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	0.4709	0.3777	0.3508
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/الأصول غير جارية	1.8771	1.3470	1.1213
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال/الأصول الجارية	0.6286	0.5249	0.5106

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

1.3. تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

النسبة	السنة	التعليق
معدل دوران إجمالي الأصول	2019	بلغ معدل دوران الأصول 0.4709% يعتبر هذا معدل مقبول وهو يمثل ما تقدمه مجموع الأصول من رقم الأعمال.
	2020	بلغ معدل دوران مجموع الأصول 0.3777% أي انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال .
	2021	بلغ معدل دوران مجموع الأصول 0.3508% أي انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال.
أهم القرارات		نلاحظ أن مبيعات المؤسسة الناتجة من متوسط مجموع أصولها خلال 3 سنوات في تراجع مستمر وهذا راجع إلى انخفاض المبيعات بشكل مستمر لذلك على المؤسسة رفع المبيعات.

2.3 تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

النسبة	السنة	التعليق
معدل دوران الأصول الثابتة	2019	بلغ معدل دوران الأصول الثابتة 1.8771% وهذا راجع إلى ارتفاع رقم الأعمال مقارنة بالسنة السابقة فيعتبر هذا المعدل جيد مبدئياً
	2020	بلغ معدل دوران الأصول الثابتة 1.34700% أي انخفاض مقابل السنة السابقة وهو معدل مقبول مبدئياً لكن عندما تحقق نجد أن هذا المعدل راجع إلى استمرار اهتلاك أصولها الثابتة و تدني المبيعات
	2021	بلغ معدل دوران الأصول الثابتة 1.1213% أي انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال مقارنة بالسنة السابقة
أهم القرارات		نلاحظ أن المبيعات المؤسسة انخفضت بشكل مستمر خلال 3 سنوات لذلك على المؤسسة القيام بزيادة المبيعات من خلال إعادة النظر في سياسة المبيعات بوضع برامج تسويقية منافسة .

3.3 تحليل نسبة معدل دوران الأصول المتداولة:

السنة	النسبة	التعليق
	2019	بلغ معدل دوران الأصول المتداولة 0.6286% وهو معدل مقبول أي أن الأصول المتداولة تولد مبيعات بنسبة 62%
	2020	بلغ معدل دوران الأصول المتداولة 0.5249% أي انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

		راجع إلى انخفاض رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول	2021	بلغ معدل دوران الأصول المتداولة 0.5106% أي انخفاض بشكل طفيف مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال .
الأصول المتداولة	أهم القرارات	نلاحظ أن نسبة معدل دوران الأصول المتداولة مقبولة ولكن ف تراجع مستمر وهذا راجع إلى تراجع رقم الأعمال لذلك يجب: - إعادة النظر في سياسة المبيعات.

4. حساب نسب المردودية:

جدول رقم(10): يمثل نسب المردودية

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة مردودية الأموال الخاصة	(الربح الصافي/الأموال الخاصة)	0.2223	0.1985	0.1390
نسبة مردودية النشاط	(الربح الإجمالي/رقم الأعمال)	0.1025	0.1247	0.1139
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة /الأصول الاقتصادية إجمالي الأصول	0.0640	0.0610	0.0545

1.4. تحليل نسبة مردودية الأموال الخاصة:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة مردودية الأموال الخاصة	2019	بلغت نسبة مردودية الأموال الخاصة 0.2223% وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة بمعنى أن الأموال الخاصة تحقق ما نسبة 22% من الربح الصافي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم المؤسسة.
	2020	بلغت نسبة مردودية الأموال الخاصة 0.1985% مع تسجيل انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة بسبب انخفاض المبيعات و بالمقابل ارتفاع الأموال الخاصة حيث أن هذه النسبة سيئة جدا .
	2021	بلغت نسبة مردودية الأموال الخاصة 0.1390% مع تسجيل انخفاض مقارنة بالسنة السابقة و هذا راجع إلى انخفاض النتيجة بسبب انخفاض المبيعات و بالمقابل ارتفاع الأموال الخاصة حيث أن هذه النسبة سيئة جدا ناتجة عن عدم استغلال الأموال الخاصة في الاستثمار .
أهم القرارات		الأموال الخاصة للمؤسسة لا تولد أرباحا كبيرة خلال ثلاثة سنوات والتي فيها انخفضت الأرباح بشكل كبير وزيادة الأموال الخاصة دون استثمارها - على المؤسسة استثمار أموالها الخاصة من أجل العمل على زيادة الربح الصافي.

2.4 تحليل نسبة مردودية النشاط:

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

النسبة	السنة	التعليق
نسبة مردودية النشاط	2019	بلغت نسبة مردودية النشاط 0.1025 % بمعنى أن رقم الأعمال يساهم بنسبة 10% في الربح الإجمالي و هي نسبة قليلة جدا .
	2020	بلغت نسبة مردودية النشاط 0.1247 % بمعنى أن رقم الأعمال يساهم بنسبة 12% في الربح الإجمالي وهي نسبة مرتفعة مقابل السنة السابقة إلا أنها مازالت قليلة.
	2021	بلغت نسبة مردودية النشاط 0.1139 % بمعنى أن رقم الأعمال يساهم بنسبة 11% في الربح الإجمالي و هي نسبة قليلة جدا
أهم القرارات		كلما كانت النسبة كبيرة دل ذلك على كفاءة تسيير المؤسسة والعكس صحيح خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحكم ف التكاليف - على المؤسسة العمل على رفع المبيعات - على المؤسسة التحكم أكثر في التكاليف

3.4. تحليل نسبة المردودية الاقتصادية:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة المردودية الاقتصادية	2019	بلغت المردودية الاقتصادية 0.0640 % وهي تعبر عن مساهمة كل وحدة نقدية كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال و بالتالي فهي نسبة ضئيلة جدا
	2020	بلغت المردودية الاقتصادية 0.0610 % مع تسجيل انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض المبيعات مما أدى إلى انخفاض نتيجة الاستغلال اكبر من انخفاض التكاليف وبالتالي هي نسبة ضئيلة جدا
	2021	بلغت المردودية الاقتصادية 0.0545 % مع تسجيل انخفاض مقارنة بالسنة السابقة و هذا راجع إلى عدم الاستغلال الجيد للأصول الاقتصادية و عدم التحكم في التكاليف
أهم القرارات		المردودية الاقتصادية تعتبر مؤشر هام لقياس كفاءة أداء المؤسسة ونلاحظ أنها في انخفاض مستمر خلال الفترة المدروسة لانخفاض المبيعات الذي يؤدي إلى انخفاض نتيجة الاستغلال - على المؤسسة استغلال أكبر قدر ممكن من أموالها المجمدة - على المؤسسة الاستثمار في الأصول الثابتة التي تعتبر اثر مردودية مقارنة بالأصول المتداولة كونها مؤسسة ذات طابع خدماتي

5. جدول رقم (11): يمثل نسبة المديونية

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
--------	---------	------	------	------

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

نسبة الاقتراض	إجمالي الالتزامات/مجموع الأصول	0.7828	0.7626	0.7123
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	الأموال الخاصة/إجمالي الالتزامات	0.2773	0.3111	0.4038
نسبة ديون طويلة الأجل إلى رأس المال	ديون طويلة الأجل/رأس المال العامل	1.6549	2.2175	1.4770

1.5. تحليل نسبة الاقتراض:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة الاقتراض	2019	بلغت نسبة التمويل 0.7828% بمعنى أن إجمالي الالتزامات مولت الأصول ب 78% وهذا مؤشر غير جيد أكبر من نصف الأصول هي ملك للغير
	2020	بلغت نسبة التمويل الخارجي 0.7626% مع تسجيل انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى تسديد جزء من الديون بالإضافة إلى زيادة الأموال الخاصة لكن لا يزال مؤشر غير جيد.
	2021	بلغت نسبة التمويل الخارجي 0.7123% مع تسجيل انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى تسديد جزء من الديون بالإضافة إلى زيادة الأموال الخاصة حيث أن المؤسسة في تحسن لكن لا يزال مؤشر غير جيد .
أهم القرارات		الحالة المثلى للمؤسسة هي أن تكون الأموال الخاصة أكبر من الديون - على المؤسسة الحرص على أن تكون دائما أموالها الخاصة أكبر من ديونها. - على المؤسسة تخصيص جزء من أرباحها للاستثمار والتخلص من ديونها ومحاولة التوجه للتمويل الذاتي.

2.5. تحليل نسبة الالتزامات إلى حقوق ملكية:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	2019	بلغت نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي الالتزامات 0.2773% وهي نسبة ضعيفة جدا و غير جيدة .
	2020	بلغت نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي الالتزامات 0.3111% مع تسجيل ارتفاع مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى ارتفاع في الأموال الخاصة

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

	إلا إنها بقيت نسبة ضعيفة و غير جيدة .	
2021	بلغت نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي الالتزامات ب0.4038 % مع تسجيل ارتفاع مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى ارتفاع في الأموال الخاصة إلا إنها بقيت نسبة ضعيفة.	
أهم القرارات	نلاحظ أن المؤسسة تعاني من التبعية المالية مما يجعلها في خطر عدم الإيفاء بالتزاماتها لذلك يجب عليها: - العمل على تقليص الديون إلى أقصى حد ممكن وتسديدها عن طريق أموالها المجمدة أو استثمارها .	

3.5. تحليل نسبة ديون طويلة الأجل إلى رأس المال:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة ديون طويلة الأجل إلى رأس المال	2019	بلغت نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال العامل 1.6549 % بمعنى أن رأس المال العامل قام بتغطية ديون طويلة الأجل بدورة و 65 %
	2020	بلغت نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال العامل 2.2175 % مع تسجيل ارتفاع مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى انخفاض رأس المال العامل بسبب انخفاض النتيجة التي تأثرت بتراجع المبيعات.
	2021	بلغت نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال العامل 1.4770 % مع تسجيل انخفاض مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى ارتفاع رأس المال العامل وكذا انخفاض ديون طويلة الأجل وهذا راجع إلى تسديد جزء كبير من الديون.
	أهم القرارات	المؤسسة لها أموال مجمدة وفي نفس الوقت لديها قروض طويلة الأجل وهذا تسيير سيئ - على المؤسسة استثمار أموالها المجمدة وكذا تسديد الديون

ثانيا: النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة المطبقة في مؤسسة دراسة الحالة

1- جدول رقم: (12)نسب السيولة:

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/التدفقات الخارجة من الأنشطة	-1.470	-0.8039	-0.0200

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

الاستثمارية التمويلية				
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي /الالتزامات المتداولة	0.3818	0.1487	0.0021

1.1. تحليل نسبة التغطية النقدية:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة التغطية النقدية	2019	بلغت نسبة التغطية النقدية 1.470- % وهذا يعني ان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غير قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية .
	2020	بلغت نسبة التغطية النقدية 0.8039- % بنسبة مرتفعة ب 45.31% السنة السابقة وهذا راجع لارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي وبالمقابل انخفاض بعض عناصر الأنشطة الاستثمارية والتمويلية .
	2021	بلغت نسبة التغطية النقدية 0.0200- % وهي نسبة مرتفعة مقابل السنة السابقة وهذا راجع إلى ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي وبالمقابل انخفاض بعض عناصر الأنشطة الاستثمارية والتمويلية .
	أهم القرارات	المؤسسة غير قادرة على تمويل التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية لذلك يجب على المؤسسة العمل على رفع الأنشطة التشغيلية.

2.1. تحليل نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي:

النسبة	السنة	التعليق
	2019	بلغت نسبة التدفق التشغيلي 0.1818% حيث تدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها المتداولة بتدفقاتها النقدية الناتجة من النشاط التشغيلي.
	2020	بلغت نسبة التدفق التشغيلي 0.1487% أي بنسبة انخفاض 18.20% وهذا راجع إلى ارتفاع الالتزامات المتداولة .

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	2021	بلغت نسبة التدفق التشغيلي 0.0021% أي بنسبة انخفاض 98.58% وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير للالتزامات المتداولة مقابل صافي التدفق النقدي التشغيلي حيث تدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها المتداولة بتدفقاتها النقدية الناتجة من النشاط التشغيلي.
أهم القرارات	- العمل على رفع التدفقات النقدية التشغيلية - العمل على تسديد الالتزامات المتداولة	

2. الجدول رقم (13): نسب جودة الأرباح:

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية	5.2553	4.9396	1
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي /النتيجة الصافية	2.6274	2.4470	0.0344
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى حقوق الملكية	صافي التدفق التشغيلي/حقوق الملكية(الأموال الخاصة)	0.5842	0.4857	0.0047
العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	التدفق النقدي التشغيلي/ صافي المبيعات	0.2699	0.3051	0.0039
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي/إجمالي الأصول	0.1268	0.1152	0.0013

1.2. تحليل نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

السنة	النسبة	التعليق
2019	بلغت نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية 5.2553% وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية الاحتياجات الأساسية .	

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

بلغت نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية 4.9396 % بنسبة انخفاض قدرت ب 6 % وهذا راجع إلى انخفاض التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية إلى أنها ما زلت تغطي الاحتياجات الأساسية .	2020	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية 1 % بنسبة انخفاض قدرت ب 79.75 % وهي تدل على التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية مولت الاحتياجات النقدية الأساسية و لا يوجد هامش أمان	2021	
أهم القرارات	- العمل على رفع التدفقات النقدية التشغيلية.	

2.2 تحليل نسبة التغطية النقدية:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة التغطية النقدية	2019	بلغت نسبة التغطية النقدية 2.6274 % وهي نسبة تدل على مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.
	2020	بلغت نسبة التغطية النقدية التشغيلية 2.4470 % بنسبة انخفاض قدرت ب 6.86 % وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة الصافية.
	2021	بلغت نسبة التغطية النقدية التشغيلية 0.0344 % بنسبة انخفاض 98.59 % وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة الصافية .
	أهم القرارات	- العمل على رفع النتيجة الصافية وذلك من خلال رفع المبيعات وتخفيض التكاليف.

3.2 تحليل نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية:

النسبة	السنة	التعليق
--------	-------	---------

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

بلغت نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية %0.5842 وهي نسبة جيدة تدل على أن الأموال الخاصة تحقق عائد من صافي التدفق النقدي التشغيلي .	2019	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية
بلغت نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية %0.4857 بنسبة انخفاض %16.86 وهذا راجع إلى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي إلا أنها ما زالت نسبة جيدة.	2020	
بلغت نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية %0.0047 بنسبة انخفاض ب %99.03 وهذا راجع إلى ارتفاع كبير أمام صافي التدفق التشغيلي .	2021	
أهم القرارات - العمل على رفع التدفق التشغيلي.		

4.2. تحليل نسبة العائد على المبيعات من التدفق النقدي:

النسبة	السنة	التعليق
نسبة العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	2019	بلغ العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي %0.2699 وهذا بسبب انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية وارتفاع المبيعات.
	2020	بلغ العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي %0.3051 أي نسبة ارتفاع %13.04 وهذا راجع إلى انخفاض المبيعات .
	2021	بلغ العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي %0.0039 بنسبة انخفاض %98.72 وهذا راجع إلى انخفاض التدفق النقدي التشغيلي بمبلغ اكبر من انخفاض المبيعات .
أهم القرارات		- العمل على رفع التدفق النقدي التشغيلي.

5.2 تحليل نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

النسبة	السنة	التعليق

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

بلغت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي 0.1268 % وهي نسبة مقبولة لأنها تعني أن صافي التدفق النقدي التشغيلي حقق عائد الأصول .	2019	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
بلغت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي 0.1152 % بنسبة انخفاض 9.14 % وهذا راجع إلى انخفاض صافي التدفق التشغيلي وكذا ارتفاع الأصول.	2020	
بلغت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي 0.0013 % بنسبة انخفاض 98.87 % وهذا راجع إلى انخفاض كبير في صافي التشغيلي أمام الأصول.	2021	
أهم القرارات - العمل على رفع التدفق النقدي التشغيلي.		

المطلب الثالث: النماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبق في المؤسسة دراسة الحالة

أولاً: تطبيق النماذج التنبؤ الثلاثة على مؤسسة دراسة الحالة

1. تطبيق نموذج Altman

الجدول رقم (14): حساب مؤشر z لنموذج "التمان"

الرمز	العنصر	المرجع	2019	2020	2021
1	رأس المال العامل		93455908.6	70895525.79	98584295.61
2	مجموع الأصول		181345962622.70	2002553460.89	1863466317.38
3	اربح محتجزة		188728449.36	258378721.25	329886977.66
4	أرباح قبل الضرائب و الفوائد		116167129.14	122190508.56	101591525.58
5	إجمالي الديون		1419730909.45	1527376487.23	1327395608.24

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

536070709.14	475236977.66	393728721.25		حقوق المساهمين	6
653879430.32	756469593.00	853984547.38		المبيعات	7
0.05	0.03	0.05	1/2	X1	
0.17	0.12	0.10	3/2	X2	
0.05	0.06	0.06	4/2	X3	
0.40	0.31	0.27	6/5	X4	
0.35	0.37	0.47	7/2	X5	

$$Z=0.012x1+0.014x2+0.033x3+0.0064+0.01x5$$

سنة 2019:

$$Z=0.012(0.05)+0.014(0.10)+0.033(0.06)+0.006(0.27)+0.01(0.47)=0.0103$$

سنة 2020:

$$Z=0.012(0.03)+0.014(0.12)+0.033(0.06)+0.0006(0.31)+0.01(0.37)=0.009$$

سنة 2021:

$$Z=0.012(0.05)+0.014(0.17)+0.033(0.05)+0.006(0.40)+0.01(0.35)=0.010$$

خصوصيات المؤشر:

-إذا كان Z أكبر أو تساوي 2.99 المؤسسة ناجحة و قادرة على الاستثمار .

- إذا كان Z اصغر أو تساوي 1.81 المؤسسة في حالة تعثر .

-إذا كان $1.81 < Z < 2.99$ المؤسسة يصعب التنبؤ وضعها

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى القوائم المالية للمؤسسة

1.1. تعليق على النموذج: يبين مؤشر "التمان" أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي

2. تطبيق النموذج: KIDA

الجدول رقم (15): حساب مؤشر Z لنموذج كيدا

الرمز	العنصر	المرجع	2019	2020	2021
1	الربح الصافي		87555741.50	94344153.95	74523321.61
2	إجمالي الأصول		1813459618.70	2002553660.89	1863466317.38
3	الأموال الخاصة		393728221.25	475276977.56	536070709.14
4	إجمالي الخصوم		1813459622.70	2002553460.89	1863466317.8
5	النقديات		375230176.70	473231257.22	50174077.39
6	خصوم متداولة		1265067397.09	1370099270.82	1181784203.60
7	المبيعات		853984547.38	756469593.00	653879430.34
	X1	1/2	0.04	0.04	0.03
	X2	3/4	0.21	0.23	0.28
	X3	5/6	0.29	0.34	0.29
	X4	7/2	0.47	0.37	0.35
	X5	5/2	0.20	0.23	0.18
$Z=1.042x1+0.42x2+0.461x3+0.463x4+0.271x5$					
سنة 2019: $Z=1.042(0.04)+0.42(0.21)+0.461(0.29)+0.463(0.47)+0.271(0.20)=0.53$					

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

سنة 2020: $Z=1.042(0.04)+(0.42(0.23)+0.461(0.34)+0.463(37)+0.271(0.23)=0.52$
سنة 2021: $Z=1.042(0.03)+0.42(0.28)+0.461(0.29)+0.463(0.35)+0.721(0.18)=0.49$
خصوصيات المؤشر: - إذا كان المؤشر ايجابي فالمؤسسة غير مهددة بالفشل المالي - إذا كان المؤشر سلبي فالمؤسسة مهددة بالفشل المالي

1.2. تعليق على المؤشر: من خلال تطبيق هذا النموذج في هذه المؤسسة فان المؤشر على مدار ثلاث سنوات يدل على أن المؤسسة غير مهددة بالفشل المالي.

3. تطبيق نموذج "sherrod"

الجدول رقم (16): حساب مؤشر Z لنموذج "شيرود".

الرمز	العنصر	المرجع	2019	2020	2021
1	صافي رأس المال		93455908.6	70895525.99	98584298.61
2	مجموع الأصول		1813459623.70	2002553460.89	1863466317.38
3	الأصول		371230176.10	473231257.22	350174077.39
4	صافي الربح قبل الضريبة		116167129.14	122190508.56	101591525.58
5	مجموع الالتزامات		1419730901.45	1527316483.23	1327395603.24
6	حقوق المساهمين		393728721.25	4752369777.66	536070709.14
7	الأصول الثابتة		454936717.01	561558704.28	583097815.17
	x1	½	0.05	0.03	0.05

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

0.18	0.23	0.20	3/2	x2	
0.28	0.23	0.21	6/2	x3	
0.05	0.06	0.06	4/2	x4	
1.40	1.31	1.27	2/5	x5	
0.81	0.84	0.86	6/7	x6	
$Z=17x1+9x2+3.5x3+20x4+1.2x5+0.1x6$					
سنة 2019: $Z=17(0.05) + 9(0.20) + 3.5(.1) + 20(0.06) + 1.2(1.27) + 0.1(0.86) = 6.195$					
سنة 2020: $Z=17(0.03) + 9(0.23) + 3.5(0.23) + 20(0.06) + 1.2(1.31) + 0.1(0.84) = 6.241$					
سنة 2021: $Z=17(0.05) + 9(0.18) + 3.5(0.28) + 20(0.05) + 1.2(1.40) + 0.1(0.81) = 6.221$					
خصوصيات المؤشر:					
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z أكبر أو تساوي 25 فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر					
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z بين 20 و 25 فإن القروض قليلة المخاطر					
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z بين 5 و 20 فإن القروض متوسطة المخاطر					
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z أقل من 5 فإن القروض عالية المخاطر					

1.3. تعليق على المؤشر: من خلال تطبيق هذا النموذج في هذه المؤسسة فإن المؤشر على مدار ثلاث

سنوات يدل على أن المؤسسة متوسطة المخاطر.

ثانياً: أهم القرارات

بعد تطبيق النماذج الثلاثة على المؤسسة دراسة الحالة تبين لنا ما يلي:

أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي و لكن خلال مدة 3 سنوات لم تقش و لذلك نحن أمام الحالات التالية :

- إما النموذج لا يصلح تطبيقه في هذه المؤسسة؛

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية وصناعة مواد البناء بومرداس

- إما أن المؤسسة مدعمة من طرف الدولة كونها مؤسسة عمومية؛
- ولكن مع مقابلة السيد المؤطر تبين أن المؤسسة مدعومة من شركة الأم.
- لذلك يجب على المؤسسة اتخاذ بعض القرارات منها:
- العمل على زيادة المبيعات من خلال صحيح سياسة المبيعات ؛
- العمل على تخفيض الديون والتحكم في التكاليف؛
- العمل على زيادة الربح الصافي.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل دراسة إشكالتنا على مؤسسة المركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء "cetim" بومرداس وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية العامة للمؤسسة دراسة الحالة للفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية، 2021، حيث قمنا بتحليل القوائم المالية باستخدام أدوات ووسائل التوازن المالي والنسب المالية بمختلف أنواعها، والمؤشرات المالية، بالإضافة إلى تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

تبين أن التحليل المالي يتدخل في ترشيد عملية القرارات المتخذة من قبل إدارة المؤسسة دراسة الحالة، وذلك من خلال النسب المالية والمؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالفضل المالي.

الخاتمة

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة أمر ضروريا والذي يمكن ما خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة و التي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المحلل المالي من خلالها معالجة البيانات الخاصة بالمؤسسة للوصول إلى معلومات تستعمل لتقييم وضعية المؤسسة ورسم البيانات لنتائجها من أجل توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ولا يتم هذا إلا باعتمادها على الأدوات والوسائل الحديثة للتحليل المالي بالإضافة إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

وقد تم تطبيق هذا الموضوع على أرض الواقع في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء بومرداس cetim من خلال تحليل القوائم المالية واستخدام أدوات ووسائل التحليل المالي وبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي خلال الفترة الممتدة ما 2019 إلى غاية 2021

1- نتائج اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة، تبين ما يلي:

-رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.

- رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت عليها الأصول الثابتة.

-احتياج رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن الأصول المتداولة لم تغطي الخصوم المتداولة أي أن المؤسسة تحتاج لسيولة لتغطية العجز.

-الخزينة موجبة وهذا ما يفسر وجود هامش أمان بمعنى أن المؤسسة يمكنها مواجهة الأخطار المحتملة.

ومنه، فإنه حسب ما تقدم يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى حيث يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل فعال من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي.

الفرضية الفرعية الثانية : من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة تبين ما يلي :

-نسب السيولة جيدة ولكن النسب توضح أيضا أنا هناك تجميد الأعمال وعدم استثمارها لذلك يجب استثمارها لعدم تضيق الفرص؛

-نسب التمويل المؤسسية ليست في الحالة المثلى لذلك فيجب على المؤسسة العمل على تحسينها والتوجه إلى التمويل الذاتي ؛

- نسب الاستقلالية المالية منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من التبعية لذلك على المؤسسة العمل على تخفيض الديون؛

- مبيعات المؤسسة انخفضت بشكل مستمر خلال ثلاث سنوات وهي حالة قد تجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها لذلك على المؤسسة العمل على تصحيح سياسة المبيعات؛

ومنه فانه حسب ما تقدم يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية حيث أن التحليل المالي يساهم بشكل فعال في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من خلال النسب المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة تبين ما يلي:

-ما خلال تطبيق نماذج التنبؤ خلال ثلاث سنوات تبين أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي لذلك يجب العمل على تحسين نقاط ضعفها.

ومنه فإنه حسب ما تقدم يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة حيث أن التحليل المالي يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل فعال من خلال نماذج التنبؤ

اختبار الفرضية الرئيسية: من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة دراسة الحالة، تبين أن التحليل

المالي يساهم وبشكل فعال في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة دراسة الحالة، ومنه وبعد قبول

جميع الفرضيات الفرعية الثلاثة، فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية:

يساهم التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بشكل فعال.

2- نتائج الدراسات :

يمكن إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها كآتي:

- التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات الخاصة بالمؤسسة للوصول إلى معلومات تستعمل لتقييم وضعية المؤسسة ورسم السياسات لنتائجها.

- المؤسسة ليست المستفيد الوحيد من نتائج التحليل المالي بل هناك عدة أطراف أخرى تستفيد من وكل حسب هدفه.

- التحليل المالي يوضح مسار نشاط المؤسسة من خلال مقارنة نتائجه.

- ضرورة استخدام أدوات ووسائل التحليل المالي لتشخيص وضعية المؤسسة.

3-التوصيات:

نقدم توصياتنا بخصوص إشكالية الدراسة وما يتعلق بها في المؤسسة دراسة الحالة بالإضافة إلى بعض التوصيات التي قد تخدم المؤسسة إذا ما تم الالتفات إليها وهي كما يلي :

-التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة باستثمار أموالها من أجل زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة ؛

-الاهتمام بالتحليل المالي والمعلومات المالية التي يقدمها، لما لها من أهمية في توليد علية اتخاذ القرار تدريب متخذي القرارات المالية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي؛

-تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات جديدة.

4-أفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون البحوث والدراسات اللاحقة حيث تم تلخيصها في النقاط التالية:

-ما مدى فاعلية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة؟

- هل يمكن الاستغناء عن التحليل المالي؟

كل هذه الاقتراحات لا بد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى البحث عن المعلومات الجيدة التي يمكن أن يوفرها الجانب النظري للإثراء الفكري للموضوع والقارئ.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب

- 1- أمل احمد طعنة، اتخاذ القرار والسلوك القيادي، الطبعة الثانية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.
- 2- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ في الفشل، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
- 3- دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1، دار الهدية العامة، 1998.
- 4- زياد حمد القطارنة، أساليب القيادة واتخاذ القرارات الفعالة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.
- 5- الشنطي أيمن وشقر عامر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2007.
- 6- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية المالي، دار الزهران للنشر، 2013.
- 7- عاطف ولیم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 8- كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي: (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، 2002.
- 9- لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 10- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 11- مصطفى الشيخ فهمي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008.
- 12- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000.
- 13- ناجي الحياي وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 14- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.
- 15- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، 2006.

المجلات

1. بوغازي فريدة، استخدام تقنيات التنبؤ المالي في اتخاذ القرارات، مجلة أردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 20151، الأردن، 2015.
2. ظريف مريم والحائك أيمن، أهمية إعداد والتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة أفق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 03، 2018.
3. محمد البشير بن عمر، التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07 العدد 01، جامعة الوادي.
4. معرف هدى، المفاضلة بين النماذج مدى قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، جامعة باتنة، 2022.

المذكرات

1. بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة والجدول التمويل، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2015/2014.
2. حموش نسرين وسعدون خولة، قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالفشل المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017.
3. مويحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

المطبوعات الجامعية

1. بنية محمد، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.
2. رزاز رتيبة واللطيف عبد الكريم، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019/2018.
3. قوبة كريم، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، سنة 2020/2019.

قائمة الملاحق

ملحق رقم(1):: الأصول سنة 2019

CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20			
N° D'IDENTIFICATION: 099835072238487		PERIODE DU: 01/01/20 AU 31/12/20			
BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		3.357.407,40	2.806.368,36	551.039,04	67.323,20
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		3.378.613,08		3.378.613,08	3.378.613,08
Bâtiments		230.882.556,06	178.185.818,21	52.696.737,85	62.356.375,91
Autres immobilisations corporelles		534.393.609,13	414.058.243,37	120.335.365,76	108.595.478,61
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		347.460.058,94	1.174.800,00	346.285.258,94	243.653.076,99
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		635.990,00		635.990,00	635.990,00
Impôts différés actif		37.675.699,61		37.675.699,61	36.249.459,22
TOTAL ACTIF NON COURANT		1.157.783.934,22	596.225.229,94	561.558.704,28	454.936.317,01
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		13.709.361,57	1.596.284,45	12.113.077,12	16.881.765,99
Créances et emplois assimilés					
Clients		943.701.052,44	5.677.057,10	938.023.995,34	921.926.352,01
Autres débiteurs		10.274.375,20	14.387.055,53	-4.112.680,33	17.981.594,76
Impôts et assimilés		21.739.107,26		21.739.107,26	30.503.416,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		473.231.257,22		473.231.257,22	371.230.176,70
TOTAL ACTIF COURANT		1.462.655.153,69	21.660.397,08	1.440.994.756,61	1.358.523.305,69
TOTAL GENERAL ACTIF		2.620.439.087,91	617.885.627,02	2.002.553.460,89	1.813.459.622,70

ملحق رقم(2):الأصول سنة 2020

SPA CETIM		EDITION DU: 06/03/2023 11:38			
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21			
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21			
BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		4.104.707,40	2.892.147,43	1.212.559,97	551.039,04
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		3.378.613,08		3.378.613,08	3.378.613,08
Bâtiments		230.882.556,06	187.845.456,27	43.037.099,79	52.696.737,85
Autres immobilisations corporelles		573.485.239,94	444.209.960,10	129.275.279,84	120.335.365,76
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		360.504.253,81	1.174.800,00	359.329.453,81	346.285.258,94
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		600.000,00		600.000,00	635.990,00
Impôts différés actif		46.264.808,68		46.264.808,68	37.675.699,61
TOTAL ACTIF NON COURANT		1.219.220.178,97	636.122.363,80	583.097.815,17	561.558.704,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		16.228.405,83	1.594.240,28	14.634.165,55	12.113.077,12
Créances et emplois assimilés					
Clients		899.471.605,90	7.735.586,51	891.736.019,39	938.023.995,34
Autres débiteurs		10.943.888,69	14.387.055,53	-3.443.166,84	-4.112.680,33
Impôts et assimilés		27.267.406,72		27.267.406,72	21.739.107,26
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		350.174.077,39		350.174.077,39	473.231.257,22
TOTAL ACTIF COURANT		1.304.085.384,53	23.716.882,32	1.280.368.502,21	1.440.994.756,61
TOTAL GENERAL ACTIF		2.523.305.563,50	659.839.246,12	1.863.466.317,38	2.002.553.460,89

ملحق رقم(3):الأصول سنة 2021

SPACETIM FARES		EDITION DU: 06/03/2023 11:40			
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22			
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22			
BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2021
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		4.104.707,40	3.031.440,67	1.073.266,73	1.212.559,97
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		3.378.613,08		3.378.613,08	3.378.613,08
Bâtiments		230.882.556,06	197.505.094,33	33.377.461,73	43.037.099,79
Autres immobilisations corporelles		638.277.812,76	469.987.144,86	168.290.667,90	129.275.279,84
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		364.967.563,96	1.174.800,00	363.792.763,96	359.329.453,81
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		780.000,00		780.000,00	600.000,00
Impôts différés actif		52.067.656,85		52.067.656,85	46.264.808,68
TOTAL ACTIF NON COURANT		1.294.458.910,11	671.698.479,86	622.760.430,25	583.097.815,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		22.695.748,48	1.590.621,25	21.105.127,23	14.634.165,55
Créances et emplois assimilés					
Clients		920.375.623,35	9.870.230,35	910.505.393,00	891.736.019,39
Autres débiteurs		12.465.118,41	14.387.055,53	-1.921.937,12	-3.443.166,84
Impôts et assimilés		31.482.960,05		31.482.960,05	27.267.406,72
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		395.128.862,78		395.128.862,78	350.174.077,39
TOTAL ACTIF COURANT		1.382.148.313,07	25.847.907,13	1.356.300.405,94	1.280.368.502,21
TOTAL GENERAL ACTIF		2.676.607.223,18	697.546.386,99	1.979.060.836,19	1.863.466.317,38

ملحق رقم(4): خصوم سنتي 2020/2019

SPA CETIM		EDITION DU: 06/03/2023 11:36	
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20	
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU: 01/01/20 AU 31/12/20	
BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		124.000.000,00	124.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		258.378.721,25	188.728.449,36
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		94.344.153,95	87.555.741,50
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1.485.897,54	-6.555.469,61
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		475.236.977,66	393.728.721,25
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			192.881,03
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		157.217.252,41	154.470.623,33
TOTAL II		157.217.252,41	154.663.504,36
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		87.393.477,76	115.801.112,95
Impôts		120.805.025,55	138.645.671,69
Autres dettes		1.161.900.727,51	1.010.620.612,45
Trésorerie passif			
TOTAL III		1.370.099.230,82	1.265.067.397,09
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2.002.553.460,89	1.813.459.622,70

ملحق رقم(5): خصوم سنتي 2021/2020

SPA CETIM		EDITION DU: 06/03/2023 11:39	
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21	
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21	
BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		124.000.000,00	124.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		329.886.977,66	258.378.721,25
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		74.523.321,61	94.344.153,95
Autres capitaux propres - Report à nouveau		7.660.409,87	-1.485.897,54
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		536.070.709,14	475.236.977,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		758,17	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		145.610.646,47	157.217.252,41
TOTAL II		145.611.404,64	157.217.252,41
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		119.757.493,47	87.393.477,76
Impôts		118.696.329,31	120.805.025,55
Autres dettes		943.330.380,82	1.161.900.727,51
Trésorerie passif			
TOTAL III		1.181.784.203,60	1.370.099.230,82
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1.863.466.317,38	2.002.553.460,89

ملحق رقم(6): جدول نتائج سنة 2019

SPA CETIM		EDITION DU: 06/03/2023 11:35	
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19	
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19	
COMPTE DE RESULTAT/NATURE			
LIBELLE	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		853.984.547,38	814.200.948,43
Variation stocks produits finis et en cours		-1.839.430,78	-68.044.811,27
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		852.145.116,60	746.156.137,16
Achats consommés		-84.273.447,98	-82.751.523,35
Services extérieurs et autres consommations		-91.564.798,00	-88.995.304,22
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-175.838.245,98	-171.746.827,57
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		676.306.870,62	576.405.509,59
Charges de personnel		-496.142.211,78	-397.688.270,74
Impôts, taxes et versements assimilés		-16.164.735,36	-16.721.670,17
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		163.999.923,48	161.999.568,68
Autres produits opérationnels		1.335.150,93	1.272.212,82
Autres charges opérationnelles		-2.006.779,07	-1.333.637,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes		-60.934.267,70	-57.792.342,73
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3.773.101,50	1.678.586,62
???? Comptes de charge non classés ????		10.000.000,00	10.000.000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		116.167.128,14	115.824.388,10
Produits financiers		380.521,94	1.120.931,47
Charges financières		-779.232,48	-2.286.592,23
VI-RESULTAT FINANCIER		-398.710,54	-1.165.660,76
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPC		115.768.418,60	114.658.727,34
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-13.196.010,00	-4.655.892,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaire		4.983.332,90	-14.414.310,14
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		857.633.890,37	752.228.068,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-770.078.149,47	-676.639.542,87
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		87.555.741,50	75.588.525,20
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		87.555.741,50	75.588.525,20

ملحق رقم(7): جول نتائج سنة 2020

SPA CETIM

CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES

N° D'IDENTIFICATION:099835072238487

EDITION DU: 06/03/2023 11:37

EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20

PERIODE DU: 01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		756.469.593,00	853.984.547,38
Variation stocks produits finis et en cours		34.191.344,63	-1.839.430,78
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		790.660.937,63	852.145.116,60
Achats consommés		-79.983.822,14	-84.273.447,98
Services extérieurs et autres consommations		-58.458.177,19	-91.584.798,00
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-138.441.999,33	-175.838.245,98
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		652.218.938,30	676.306.870,62
Charges de personnel		-474.274.345,39	-496.142.211,78
Impôts, taxes et versements assimilés		-16.839.495,28	-16.164.735,36
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		161.105.097,63	163.999.923,48
Autres produits opérationnels		13.040.389,73	1.335.150,93
Autres charges opérationnelles		-1.291.879,52	-2.008.779,07
Dotations aux amortissements, provisions et pertes		-62.501.404,59	-60.934.267,70
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1.838.325,31	3.773.101,50
???? Comptes de charge non classés ????		10.000.000,00	10.000.000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		122.190.508,56	116.167.129,14
Produits financiers		67.488,99	380.521,94
Charges financières		-5.883.621,15	-779.232,48
VI-RESULTAT FINANCIER		-5.816.132,16	-398.710,54
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPC		116.374.354,40	115.768.418,60
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3.300.778,00	-13.196.010,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaire		1.270.577,55	4.983.332,90
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		805.607.099,66	857.633.890,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-711.262.345,71	-770.078.149,47
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		94.344.753,95	87.555.741,90
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		94.344.753,95	87.555.741,90

ملحق رقم(8): جدول نتائج سنة 2021

SPA CETIM		EDITION DU:	06/03/2023 11:39
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE:	01/01/21 AU 31/12/21
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU:	01/01/21 AU 31/12/21
COMPTE DE RESULTAT/NATURE			
LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		653.879.430,32	756.469.593,00
Variation stocks produits finis et en cours		-31.624.066,03	34.191.344,63
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		622.255.364,29	790.660.937,63
Achats consommés		-83.201.188,37	-79.983.822,14
Services extérieurs et autres consommations		-70.576.321,62	-58.458.177,19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		153.777.509,99	138.441.999,33
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (		468.477.854,30	652.218.938,30
Charges de personnel		309.705.471,28	474.274.345,39
Impôts, taxes et versements assimilés		-12.162.017,33	-16.839.495,28
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		146.610.365,69	161.105.097,63
Autres produits opérationnels		2.457.073,50	13.040.369,73
Autres charges opérationnelles		-2.423.766,30	-1.291.879,52
Dotations aux amortissements, provisions		-55.668.261,61	-62.501.404,59
Reprise sur pertes de valeur et provisions		616.114,30	1.838.325,31
???? Comptes de charge non classés ???		10.000.000,00	10.000.000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		101.591.525,58	122.190.508,56
Produits financiers		1.069.368,56	67.466,99
Charges financières		-6.635,09	-5.883.621,15
VI-RESULTAT FINANCIER		1.062.733,47	-5.816.154,16
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT		102.654.259,05	116.374.354,40
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-653.323,00	-3.300.778,00
Impôts différés (Variations) sur résultats		-7.477.614,44	1.270.577,55
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES (		626.397.920,65	805.607.099,66
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES C		551.874.599,04	711.262.945,71
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORI		74.523.321,61	94.344.153,95
Eléments extraordinaires (produits) (à préc			
Eléments extraordinaires (charges) (à préc			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		74.523.321,61	94.344.153,95

ملحق رقم (9): جدول تدفقات الخزينة سنة 2020/2019

SPA CETIM		EDITION DU: 06/03/2023 11:37	
SITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20	
N° D'IDENTIFICATION: 099835072238487		PERIODE DU: 01/01/20 AU 31/12/20	
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE			
LIBELLE	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		936.510.426,70	978.801.053,37
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-730.821.092,93	-747.538.077,32
Intérêts et autres frais financiers payés		-351.728,94	-1.088.279,34
Impôts sur les résultats payés		-13.196.010,00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		192.141.594,83	230.174.696,71
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		11.720.930,43	-127.773,16
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		203.862.525,26	230.046.923,55
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations		-179.213.096,55	-89.477.891,74
Encaissements sur cessions d'immobilisations		1.617.549,92	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		30.475,56	353.794,51
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		-177.565.071,07	-89.124.097,23
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-10.000.000,00	-10.000.000,00
Encaissements provenant d'emprunts		150.244.496,76	64.959.744,99
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes financières		-64.364.962,44	-56.979.160,78
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		75.879.534,32	-2.019.415,79
Incidences des variations des taux de change			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		102.176.988,51	138.903.410,53
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au 01/01/20		371.230.176,70	232.326.766,17
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au 31/12/20		473.231.257,22	371.230.176,70
Variation de la trésorerie de la période		102.001.080,52	138.903.410,53
Rapprochement avec le résultat comptable		7.656.926,57	51.347.669,03
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et résultat		175.907,99	

ملحق رقم(10): جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2021/2020

SPA CETIM		EDITION DU: 06/03/2023 11:39	
CITE IBN KHALDOUN BP 93 BOUMERDES		EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21	
N° D'IDENTIFICATION:099835072238487		PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21	
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE			
LIBELLE	NOTE	2021	2020
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		725.843.073,08	936.510.426,70
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-720.621.119,25	-730.821.092,93
Intérêts et autres frais financiers payés		-263.590,72	-351.728,94
Impôts sur les résultats payés		-3.300.778,00	-13.196.010,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1.657.585,11	192.141.594,83
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		906.566,11	11.720.930,43
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		2.564.151,22	203.862.525,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations		-43.457.996,18	-179.213.096,55
Encaissements sur cessions d'immobilisations		54.579,58	1.617.549,92
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			30.475,56
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		-43.403.416,60	-177.565.071,07
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-20.000.000,00	-10.000.000,00
Encaissements provenant d'emprunts		2.215.449,19	150.244.496,76
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes financières		-64.266.284,06	-64.364.962,44
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		-82.050.834,87	75.879.534,32
Incidences des variations des taux de change			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-122.890.100,25	102.176.988,51
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au 01/01/21		473.231.257,22	371.230.176,70
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au 31/12/21		350.174.077,39	473.231.257,22
Variation de la trésorerie de la période		-123.057.179,83	102.001.080,52
Rapprochement avec le résultat comptable		-197.580.501,44	7.656.926,57
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et résultat		167.079,58	175.907,99

